

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

الأسعار والاحتكار

المزايا الجمركية في تنمية الاستثمار

دور التجارة الإلكترونية في زيادة
كفاءة وفعالية أسواق رأس المال

أصح الفوائض الهائلة الصادرة خلال عام ٢٠٠٣



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

وأجه مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقة يؤكدها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرقاً وغرباً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المطبور والمتنوع من الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .

- قطن ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فستكوز .

- من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مرقى إلى ٥٠ نورمال وهاي بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وبإفريقيا دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقسياً : شبينكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب :- الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٣٣٦

- القاهرة ت : ٢٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً

العدد ٤١٨ - فبراير ٢٠٠٤ م

نائب رئيس التحرير

أ. د. / كامل عمر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

في هذا العدد

صفحة

كلمة العدد

(رئيس التحرير)

- ٢ الأسعار والاحتكار
- ٤ التوزيع الاحتمالي لقدوم حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) إلى مكة المكرمة ..
- أضف إلى معلوماتك (تعريف المركز الجمركى الضريبى النموذجى)
- ٨ المزايا الجمركية فى تنمية الاستثمار ..
- ٢٤ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ..
- ٢٧ دور التجارة الإلكترونية فى زيادة كفاءة وأسواق رأس المال ..
- ٤٧ أهم القوانين المالية الصادرة خلال عام ٢٠٠٣ ..

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهان			
سوريا	٥٠ ل.س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهها
المغرب	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينار
الأردن	١ دينار	الكويت	١٠٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	دول الخليج	١٠ دراهم

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهها مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة



كلمة العدد
بقلم
محاسب
أحمد عاطف عبد الرحمن
رئيس مجلس الإدارة

انفلات الأسعار بعد

تحرير سعر الصرف خلق

مشاكل تنوء بحملها الحكومة ،

وأوجد ظاهرة استفاد منها الكثيرون من احتكار واضح للسلع وتزايد في الأسعار وأرباح خيالية وغير عادية على حساب المستهلك الأخير وهو الشعب المغلوب على أمره دائماً .

إن فرضى السوق بعد تحرير الجنيه أدى إلى ضياعه وسط قرارات كثيرة وعديدة وعشوائية دون دراسة لتوابع القرار أو التخطيط وربط القرارات بقرارات أخرى تحد وتقلل من سلبياته ، فالأزمة سببها اتخاذ قرار اقتصادى دون وضع الآليات المساندة له كما أنه صدر في وقت غير ملائم .

إن ما أثير من ضجة حول الحديد وأزمة شركات المقاولات التي تعرضت لخسائر كبيرة نتيجة لارتباطاتها بعملاء ومناقصات طويلة الأجل في ظل ارتفاع مستمر في الأسعار نتيجة للوضع الاحتكارى السائد في

سوق الحديد وأيضاً

هناك الكثير من الخامات ما

تأثر بذات السلبيات مثل سوق

الورق حيث يوجد ثلاثة مصانع محلية

متفاوتة الجودة ونقص حاد عن احتياجات

الدولة والمطابع التي تقوم بتوريد احتياجات

الجهات المختلفة من تعليم وثقافة وصناعة

وتجارة وتعبئة وتغليف من أجل التصدير كل

هذه المجالات تعيش على الاستيراد لهذه

الخامات لأن معظمها لا ينتج محلياً إلا نوع

واحد وهو ورق الطباعة والكتابة وليس

بالجودة والكمية الكافية مما دفع المصانع

المحلية إلى انتهاز الفرصة والوضع

الاحتكارى الذى تتمتع به في ظل استيراد

للخامات شبه متوقف لعدم القدرة على تدبير

العملة وتذبذب أسعارها وما تبع ذلك من

عدم استقرار لسعر الدولار الجمركى مما

جفل من الصعب بل من المستحيل حساب

تكلفة للخامات المستوردة ومن ثم تحديد

سعر ثابت ومستقر للخامات عند وصولها

للمطابع والمصانع وما يتبع ذلك من عدم

ستتوقف .

إن التحول الاقتصادي الذي تركنا بابه مفتوحاً على مصراعيه لآليات السوق التي نردها ولا نعرف معناها ، الحقيقة أن ما يحدث لآليات السوق أنها لا تتفاعل في ظل اقتصاد حر كما يحدث في البلاد الأخرى التي نقلدها ولكن آليات السوق قد فقدنا قواعدها ونظافة أساليبها من أجل خير المجموع ، ليس من أجل استغلال الفرد لإمكانيات المجتمع وتسخير مؤسسات الدولة التشريعية و التنفيذية في سبيل الحصول على قرارات من أجل أغراض شخصية وما نسمع عن إثارة لزواج من خلال الصحافة أو الحديث في هذا المجلس أو ذاك لا تلبث أن تزول وتنتهي وتذهب ويذهب معها ما اتخذ من قرارات ، وعادت فوضى السوق يتجرع آلامها رجل الشارع الفقير والمعدم .

إننا نعيش الفوضى بعينها ولا يمكن لأي حكومة أن تفعل أي شيء لأن حكوماتنا نسخة مكررة ممسوخة ولا يحدث فيها تغيير سواء بالنسبة لوزراء كل العهود القابعين على كرسي السلطة من أكثر من ثلاثين سنة عاصروا السادات وربما جمال عبدالناصر وما زالوا يمارسون لعبة السياسة من خلال بطانة فاسدة أكلت الأخضر واليابس أصيبوا بالتخمة .

إننا في أمس الحاجة إلى قانون ينظم المنافسة ومحاربة الاختكار منذ أحداث ٢٩ يناير حتى نخفف من غلاء ارتفاع الأسعار .

القدرة على التيسير أو اللجوء إلى رفع الأسعار بمعدلات عشوائية خوفاً من المستقبل المجهول .

لقد نجح المحتكرون في تأجيل المناقشات داخل مجلس الشعب لأن في ذلك حرماناً لهم من الأرباح غير العادية التي يحصلون عليها كل يوم و كل ساعة .

إن المستهلك سواء أكان فرداً وهو المستهلك الأخير أو مصنعاً لإنتاج منتج آخر مهدد بالتوقف والناتج الأخير هو الإضرار ليس بالمصنع وتوقفه ولكن بالعمال بتعرضهم للتشريد ومن كان متعزراً مع البنك فالباب المفتوح قد أغلق تماماً ومصيره أصبح في حكم المجهول هو وعماله والمستهلك الأخير أمام نقص الإنتاج ورفع الأسعار ويصنفه مستمرة بلا ضوابط أو حدود وأخيراً مزيد من الفوضى في الشارع المصري ومزيد من الجوعى يتجولون باحثين عن لقمة العيش من خلال طوابير العيش التي اختفت لعدد من السنوات وهي اليوم تعود بشكل عاجز عن الوفاء بما يطلب منها ، والحكومة مترددة تحكمها مراكز سلطة جديدة سواء داخل السلطة أو من خارجها من رجال الأعمال الجدد الذين فاقوا مجتمع النصف في المائة وما كان يطلق عليهم آنذاك الإقطاع عند بداية الثورة المباركة فالهرم الاجتماعي أصبح مقلوباً وأصبح بلا قاعدة يرتكز عليها وطفى على السطح مجتمع غريب يقتقد للأصالة في مصدر ثروته ويعرف أو لا يعرف كيف بدأت وإلى أي مدى انتهت ومتى

التوزيع الاحتمالي

لقدوم حجاج بيت الله الحرام

(ضيوف الرحمن) إلى مكة المكرمة

إعداد

د / سميح أحمد محمود إبراهيم

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ
وعلى آله وصحبه أجمعين .

مقدمة :

من المعلوم بدء تواقد حجاج بيت الله الحرام
(ضيوف الرحمن) مع مطلع شهر ذي القعدة
من كل عام على كل من مكة المكرمة والمدينة
المنورة ، وتكون المدينة المنورة أكثر استقبالا
لضيوف الرحمن من مكة المكرمة خلال شهر
ذي القعدة وبعبارة أخرى تستقبل كل من مكة
المكرمة والمدينة المنورة وفود حجاج بيت الله
الحرام من شتى بقاع العالم مع مطلع شهر ذي
القعدة غير أن وفود ضيوف الرحمن تكون أكثر
اتجاهاً للمدينة المنورة من مكة المكرمة خلال
شهر ذي القعدة نظراً لوجود وقت كاف على
بداية أداء مناسك الحج ، ويزداد تواقد الحجاج
من المدينة المنورة ومن شتى بقاع العالم على
مكة المكرمة مع نهاية شهر ذي القعدة وأوائل

شهر ذي الحجة ، وفي اليوم الخامس من شهر
ذي الحجة تكون جميع وفود الحجاج قد وصلت
إلى مدينة مكة المكرمة استعداداً لبدء أداء
مناسك الحج يوم الثامن من ذي الحجة (يوم
التروية) ومن ثم يتم إغلاق جميع منافذ الطرق
المؤدية إلى مدينة مكة المكرمة بنهاية اليوم
الخامس من ذي الحجة على وجه التقريب في
موسم الحج من كل عام ، وعلى هذا الأساس
فإنه يمكن القول إن فترة قدوم الحجاج إلى مكة
المكرمة تمتد إلى حوالى ٢٥ يوماً على وجه
التقريب .

التوزيع الاحتمالي :

في ضوء هذه المقدمة يتضح جلياً قيام التوزيع
قيد البحث على الفروض التالية :-

- ١ - (س) تعبر عن الفترة الزمنية قيد الدراسة
والتي تبدأ من أول شهر ذي القعدة وتنتهى
في اليوم الخامس من شهر ذي الحجة
على وجه التقريب .
أي أن : $\text{الصفري} \geq \text{س} \geq ٢٥$.

٢ - (ص) عبارة عن عدد الحجاج القادمين إلى مكة المكرمة خلال الفترة محل

الدراسة - وغنى عن البيان أن :-

ص = د (س) = الصفر

عندما س = الصفر

ص = د (س) = جـ

عندما س = ٣٥

حيث جـ ترمز لعدد الحجاج القادمين إلى مكة المكرمة خلال موسم الحج .

٣ - تتزايد أعداد الحجاج المقيمين بمكة

المكرمة خلال الفترة قيد الدراسة وهي

فترة قدوم الحجاج إلى مكة المكرمة من

بداية شهر ذي القعدة حتى اليوم الخامس

من شهر ذي الحجة على وجه التقريب .

وعلى هذا الأساس فإنه في ضوء هذه

الفروض الثلاثة التي يقوم عليها التوزيع

الاحتمالي لقدوم الحجاج إلى مكة

المكرمة يتضح أن :-

$$\frac{\text{ك ص}}{\text{ك س}} = \frac{\text{ج - الصفر}}{٣٥ - \text{الصفر}}$$

أي أن :-

$$\frac{\text{ك ص}}{\text{ك س}} = \frac{\text{ج}}{٣٥}$$

$$٠٠٠ \text{ ك س} = \frac{\text{ج}}{٣٥} \text{ ك س}$$

$$٠٠٠ \text{ ص} = \int \frac{\text{ج}}{٣٥} \text{ ك س}$$

$$= \int \frac{\text{ج}}{٣٥} \text{ ك س}$$

$$= \frac{\text{ج س}}{٣٥}$$

ولكى تكون هذه الدالة (ص) = $\frac{\text{ج س}}{٣٥}$ دالة

كثافة احتمال فإنه يجب أن يكون حاصل ضرب

تكاملها في مداها في ثابت معين وليكن (ك)

مساوياً للواحد الصحيح .

أي أن :-

$$\int_{٣٥}^{\text{ك}} \text{ص د س} = ١$$

$$\int_{٣٥}^{\text{ك}} \text{د (س) ك س} = ١$$

$$\int_{٣٥}^{\text{ك}} \text{ك س} \frac{\text{ج}}{٣٥} \text{ س ك س} = ١$$

$$\int_{٣٥}^{\text{ك}} \frac{\text{ك ج}}{٣٥} \text{ س ك س} = ١$$

$$\frac{٢}{٣٥} \text{ ك} = \frac{٢}{٣٥} \text{ ص} \quad \frac{٢}{٣٥} \text{ ك} = \frac{٢}{٣٥} \text{ ص}$$

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن كتابة التوزيع

الاحتمالي لقدوم الحجاج إلى مكة المكرمة

خلال موسم الحج على النحو التالي :-

$$\left. \begin{array}{l} \frac{٢}{٣٥} \text{ س ك س} \\ \frac{٢}{٣٥} \text{ ص ك س} \end{array} \right\} = \text{ك س}$$

خلاف ذلك

ويمكن إيجاد توقع هذا التوزيع على النحو التالي

$$\int_{٣٥}^{\text{ك}} \text{س ك (س) ك س} = \text{ت (س)}$$

د (س) = ج هـ ج س الصفر \geq س \geq ٢٥ .

وكما سبق البيان فإنه لكي تكون الدالة د(س) دالة كثافة احتمال يجب أن يكون حاصل ضرب تكاملها في مداها في ثابت معين وليكن (ك) مساوياً للواحد الصحيح. أي أن :

$$\int_{٢٥}^{\infty} ك د(س) ك س = ١$$

$$\int_{٢٥}^{\infty} ك ج هـ ج س ك س = ١$$

$$\frac{١}{[١ - ج هـ - ج ٢٥]} = ك .$$

$$\frac{ج هـ ج س}{[١ - ج هـ - ج ٢٥]} = د(س)$$

وعلى هذا الأساس يكون التوزيع الاحتمالي لقنوم حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) إلى مكة المكرمة على النحو التالي :

$$د(س) = \left\{ \frac{ج هـ ج س}{[١ - ج هـ - ج ٢٥]} \text{ الصفر} \geq س \geq ٢٥ \right.$$

خلاف ذلك

ويمكن إيجاد التوقع والتباين والمعامل المختلفة لهذا التوزيع وغنى عن البيان الأهمية العظمى لهذين التوزيعين الاحتماليين حيث تساعد دراستهما باستفاضة إلى التوصل إلى الحلول المثلى للمشاكل التي تواجه حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) أثناء قدومهم لأظهر بقاع الأرض مكة المكرمة .

والله خير مستعانا وهو ولي التوفيق .

$$\int_{٢٥}^{\infty} س \times \frac{٢ س}{٢(٢٥)} ك س =$$

$$\int_{٢٥}^{\infty} \frac{٢}{٢(٢٥)} س ك س =$$

$$\frac{٧٠}{٢} =$$

$$\frac{١}{٢} =$$

$$\int_{٢٥}^{\infty} س \times \frac{٢ س}{٢(٢٥)} ك س = ت(س) (٢)$$

$$\int_{٢٥}^{\infty} \frac{٢}{٢(٢٥)} س ك س =$$

$$\frac{٢(٢٥)}{٢} =$$

تباين (س) = ت(س) - [ت(س)]^٢

$$٢ \left[\frac{٧٠}{٢} \right] - \frac{٢(٢٥)}{٢} =$$

$$٦٨,٠٦ = \frac{٢(٢٥)}{١٨} =$$

ويمكن إيجاد بقية معالم هذا التوزيع باتباع نفس الأسلوب وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه في ضوء مقدمة هذا البحث يمكن القول إن قدوم حجاج بيت الله الحرام (ضيوف الرحمن) يتبع التوزيع الأسى على النحو التالي :-

أهتف الى معلوماك

تعريف المركز الجمركى الضريبى النموذجى

المركز الجمركى الضريبى النموذجى أحد إنجازات وزارة المالية ويهدف إلى :

□ توفير الخدمة الضريبية المتكاملة للمتعاملين حيث تتوافر إمكانية التعامل مع المصالح الثلاث (الضرائب العامة والضرائب على المبيعات والجمارك) فى مكان واحد .

□ تقديم خدمات متعددة للعملاء من خلال مركز خدمة العملاء بالمركز .

□ إتمام الإجراءات الضريبية والجمركية من خلال شباك واحد .

□ يوفر على العملاء الرحلات المكوكية بين مأموريات الضرائب أو بين المنافذ الجمركية المختلفة .

□ يستطيع الممول إتمام الإجراءات الجمركية بالمركز بصرف النظر عن مكان وصول البضاعة .

□ يمكن إتمام الإجراءات الجمركية بالمركز على البضائع سواء بعد وصولها للدوائر الجمركية أو قبل وصولها للدوائر الحكومية .

□ يجوز لكل متعامل مع مصالح (الجمارك - الضرائب على المبيعات - الضرائب على الدخل) التعامل مع وحدات المركز بتقديمه بطلب بذلك لإدارة المركز الجمركى الضريبى النموذجى .

الإجراءات الجمركية بالمركز

أولاً : الإجراءات بلجنة التسهيلات الجمركية

١ - إجراءات التى تتم بمعرفة صاحب الشأن أو من ينوبه .

• إدراج البيانات بالحاسب الآلى بإحدى طرق الربط الإلكتروني .

• يقدم ملف الإقرار الجمركى بشباك الاستقبال .

• سداد الضرائب والرسوم الجمركية .

٢ - إجراءات تتم بمعرفة لجنة التسهيلات .

• مراجعة مستندية لمستندات الإقرار - التقييم الذاتى والمستندات الاستردادية

• تحديد مسار الإفراج (أحمر - أصفر - أخضر)

• تسليم أصل وصورة إذن الإفراج ومرافقاتهما + نسخة جهات العرض لصاحب الشأن أو من ينوبه .

ثانياً : الإجراءات بجمرك الإفراج :

١ - إجراءات تتم بمعرفة صاحب الشأن أو من ينوبه :

• استيفاء جهات العرض الرقابية والأمنية - فى حالة وجوب عرض الوارد على هذه الجهات .

• التقدم لنقطة الاتصال التابعة للمركز النموذجى بالمستندات التالية :

أ - أصل وصورة إذن الإفراج بمرافقاتهما .

ب - نسخة جهات العرض الرقابية مستوفاة موافقة الجهات .

ج - أصل وصورة إذن التسليم الملاحي .

د - صورة بوليصة الشحن .

٢ - إجراءات تتم بمعرفة اللجنة الجمركية بنقطة الاتصال :

فى حالة الإفراج بالمسار الأخضر :

• يسلم صاحب الشأن أصل إذن الإفراج ومرافقاته ليتوجه لصرف الرسالة .

• ترسل صورة إذن الإفراج بمرافقاتها لباب المصرف .

وفى حالة الإفراج بالمسار الأحمر :

• تتم معاينة الرسالة ومطابقة الصنف والكميات على المستندات وفى حالة المطابقة يسلم

صاحب الشأن أصل إذن الإفراج ليتوجه

لصرف الرسالة فوراً من باب المصرف وترسل

صورة إذن الإفراج لباب المصرف .

المزايا الجمركية في تنمية الاستثمار

إعداد

غادة الحسينى عباس

باحث مالى بوزارة المالية

مقدمة :-

إلى جهود لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا لمنافسة منتجات الدول الأخرى ويتم ذلك من خلال إصدار قانون جمارك جديد والذي يهدف إلى حل مشاكل المستثمرين سواء المصدرون أو المستوردون ولتطبيقه لابد من تطوير شامل في الهياكل التنظيمية للجمارك وتدريب العاملين وتطوير الأنظمة التى تتعامل بها بما يساعد الدولة على تحقيق أهدافها التصديرية والاستثمارية وتحقيق التنمية قفضية التصدير أصبحت قضية حيوية بالنسبة للاقتصاد المصرى فلا بد من مساندة التصدير وقانون الجمارك الجديد يتضمن هذه القضايا وملاحمه الرديسية هى مساندة الانفتاح الخارجى والاعتماد على التجارة الإلكترونية فالكثير من الدول تعتمد حالياً فى تجارتها على التبادل الإلكتروني للمعلومات والتجارة الإلكترونية موضوع جديد على العالم كله فهناك الكثير من المشاكل تواجه الدول التى تتعامل معها كما يعمل القانون الجديد على مكافحة التهريب الإلكتروني باتباع أساليب جديدة للتعرف على الأشياء الواردة ومطابقتها

تعد الدولة برنامج تغيير وتعديل جذرى فى الجمارك وإعادة هيكلتها وتطوير إدارتها بالتعاون مع صندوق النقد الدولى وسوف يتم بطريقة تدريجية وعلى مدى ثلاث سنوات قادمة مع ضرورة تخفيض القيم الجمركية بالإضافة إلى أن إصلاح الجمارك يساعد فى تطوير الإنتاج وفى الاستيراد بما يسمح باستيراد مستلزمات الإنتاج والآلات التى تمثل ٦٥ ٪ من واردات مصر من الخارج مما يسهم فى تطبيق برنامج التحديث كما تهدف التعديلا إلى سرعة الإجراءات لرد الرسوم والضريبة الجمركية والضمانات التى يقدمها المتعامل من أجل الإفراج المؤقت عن السلع الواردة له بنظام السماح المؤقت ويهدف تخفيض الأعباء التى تحملها المصدر مما يؤدى إلى الإفراج عن بعض السلع بضمانات ووفقاً لشروط محددة وميسرة على المصدرين من أجل الاستفادة بنظام السماح المؤقت فى تنمية وزيادة نشاطهم التصديرى من أجل تحقيق الانطلاقة التصديرية التى تستهدفها خطة الدولة حيث توجد منافسة شديدة فى السوق العالمى تحتاج

المبحث الخامس :-

أهمية ميناء الإسكندرية كمنفذ جمركى باعتبار
أن الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط
ذات موقع جغرافى استراتيجى .

المبحث الأول

كيفية إدارة المنافذ الجمركية

إن الوظيفة الرئيسية للمنفذ الجمركى هى
تقديم التسهيلات لحركة البضائع والتى يتم
نقلها بوسائل نقل (بحرى - برى - نهري ...
وفى الاتجاهين « صادر - وارد ») وذلك فى أقل
وقت ممكن وبأدنى مجهود وبأقل تكاليف
والمنفذ بذلك يمثل حلقة فى منظومة النقل
التى تتعامل مع الأشياء المادية وبواسطة
تسهيلات بشرية وتتكون المنظومة من عدة
أنظمة فرعية تشكل بعضها مع بعض تدفقاً
داخلياً لحركة البضائع الواردة أو الصادرة تجرى
عليها بعض العمليات (مناولة - شحن - تفريغ
..... وتتدفق خارجياً فى شكل (صادرة - واردة)
وهكذا فإن حركة البضائع من وإلى المنفذ
تعتمد على :-

- ١ - مجموعات مختلفة من المتغيرات تتكون
من بضائع ، وسائل نقل ، تسهيلات .
- ٢ - إذا اعتبرنا أن المتغيرات ب ، ت ، و
متغيرات مستقلة فإن الحركة ح تكون هى
العامل المتغير أما المتغير الفاعل (أ) هو
الإدارة .
- ٣ - إذا فرضنا أن هذه المجموعات يمكن
التأثير فيها بواسطة الإدارة فإن النتائج

بالمستندات المقدمة والاستعانة بأجهزة الأشعة
فى محاربة ظاهرة التهريب عبر المنافذ
الرسمية من خلال شبكة المعلومات الدولية
والاتصال بالبورصات العالمية وإنشاء إدارة
مستقلة لمتابعة السماح المؤقت على مستوى
الجمهورية ومراجعة البضائع والتعرف على ما
تم تصنيعه والرصيد المتبقى مما يؤدى إلى
ضبط عملية التهريب والتيسير على المصدرين
فى التعامل مع هذه الأنظمة وتسريع خطوات
استرداد الضرائب والضمانات على السلع
التى يعاد تصديرها مرة أخرى وسوف يتناول
المبحث المباحث التالية :-

المبحث الأول :-

كيفية إدارة المنافذ الجمركية ويوضح المبحث
تعريف المنفذ الجمركى وأهميته من الناحية
الاقتصادية والوظائف التى يقوم بها بالإضافة
إلى الإجراءات التى من المنتظر تبسيطها من
خلال قانون الجمارك الجديد .

المبحث الثانى :-

التعريف الجمركية الحالية ودورها فى تشجيع
المنتج المحلى والمنظمات التى تتحكم فيها
سواء صدور قانون جديد أو اتفاقات عالمية أو
المجلس الأعلى للتعريف الجمركية .

المبحث الثالث :-

مشاكل المستثمرين وكيفية مواجهتها باعتبار أن
الاستثمار هو المحور الرئيسى لاهتمام الباحث .

المبحث الرابع :-

إطار مقترح للنهوض بالإدارة الجمركية كوسيلة
فعالة لنمو الاستثمار فى مصر .

المتحققة يمكن متابعتها فى سلوك كل أو بعض معايير قياس الحركة (الوقت - التكلفة ...)

إدارة المنافذ الجمركية :

تقوم إدارة المنافذ الجمركية على التنوع فى الأنشطة والتداخل فى الوسائل والعمل على حشد الجهود والموارد بشكل يؤدي إلى تجنب المشاكل .

من الناحية الجغرافية :

فإن موقع المنفذ الجمركى يكون مثالياً إذا اعتمدت بنيته الأساسية على مقومات طبيعية خاصة فى مناطق الظهير والنظير لأن توافر هذه المقومات الطبيعية تيسر له القيام بخدماته للمتعاملين معه من قطاعات النقل وقطاعات التجارة الخارجية .

ومن الناحية الاقتصادية :

فإن المنافذ الجمركية تتأثر وتؤثر على نوع وحجم النشاط الاقتصادى وتقاس كفاءة المنفذ بمدى ما يقدمه من خدمات للأسواق الحالية .

ومن الناحية السياسية :

يتأثر المنفذ الجمركى بنوع ومدى الصلاحيات التى يتولاها بموجب القوانين واللوائح المنظمة له ، فالمنفذ الجمركى باعتباره حداً فاصلاً بين الدولة والعالم الخارجى عليه القيام بوظائف سياسية تتصل بالأمن الاقتصادى وذات طبيعة متخصصة مثل ترسيم الحدود وتنظيم القدوم والمنادرة لوسائل النقل ورقابة البضائع إلخ .

أهم الأجهزة العاملة فى المنافذ الجمركية ووظيفتها : يمكن للمتبع لحركة التجارة فى المنافذ الجمركية أن يلاحظ العديد من الأجهزة المتخصصة المطلوبة لانسياب حركة البضائع منذ وصولها إلى الحدود الدولية حتى خروجها من المنافذ الجمركية ومثال ذلك :-

■ مصلحة الجمارك ، الجوازات ، الحجر الصحى ، الحجر الزراعى ، الرقابة على الصادرات .

■ شركات الملاحة البحرية ، النقل ، التخزين ، الشحن ، التفريغ ... إلخ .

ولا تقتصر وظيفة المنافذ الجمركية على تقدير وتحصيل الرسوم أو الضريبة الجمركية ولكنها تمتد لتغطى مدى أوسع من الوظائف منذ وصول البضائع وحتى الإفراج عنها وهى الوصول ، التفريغ ، النقل الداخلى ، التخزين ، الكشف والجرد ، إجراءات رقابية ، التثمين وتقدير الرسوم ، الدفع والإفراج .

النظم الجمركية ودورها فى تسهيل الإجراءات وتعرف الإجراءات الجمركية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والخطوات المتتابعة والمنطقية التى تتخذ للتخليص على الواردات والصادرات فى نطاق تنفيذ التشريعات الجمركية وغيرها من التشريعات التى يسند للجمارك تنفيذها ومما لا شك فيه أن خطورة الإجراءات الجمركية على حركة الواردات والصادرات واضحة وتتطلب بالضرورة اهتماماً بتقنياتها ورسم خطواتها بحيث تتناسب مع طبيعة التشريع ومقتضياتها دون تجاوز ولا

الدوائر الجمركية إلى المناطق الحرة سواء كان النقل مباشرة أو بعد التخزين في مستودعات الدوائر الجمركية .

■ بضائع مؤجلة الضريبة .

- البضائع التي يتم سحبها للإيداعات العامة والتي يؤجل سداد الضرائب المستحقة عليها لحين سحبها للاستهلاك المحلي .

- بضائع واردة برسم إعادة التصدير وتقسم إلى :

◆ بضائع السماح المؤقت .

◆ البضائع التي يفرج عنها مؤقتاً لأحد الأسباب الآتية :-

- بفرض العمل أو التأجير لمشروعات في الداخل لفترة مؤقتة .

- بفرض الاستخدام الشخصي أو الاستخدام الخاص فترة الإقامة المؤقتة بالبلاد .

- بفرض العرض في المعارض والأسواق الدولية .

- بفرض إجراء التجارب والإصلاح أو الاستبدال ثم إعادة تصديرها بشرط عدم الاستهلاك المحلي .

- واردات تخضع لنظام الدروبوك :

وهذا النظام يطبق عليه كافة الشروط والإجراءات المقررة على الواردات برسم الاستهلاك المحلي بما في ذلك من قيود نقدية وتحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة التي تفرض على

ينأتى ذلك إلا بتحديد واضح لدورها وأهدافها وأهمية كل خطوة منها وما يمكن تحديد أهداف الإجراءات الجمركية فيما يلي :-

١ - تبسيط الإجراءات مع توضيحها ، فبقدر ما يكون التبسيط تكون سرعة الأداء كما يعنى التبسيط إمكانية أداء الإجراءات يدوياً أو آلياً وإمكانية أدائه في كافة الظروف .

٢ - تحقيق الضمانات التي يتطلبها أمن الوطن والتأكد من تطبيق المواصفات القياسية .

٣ - تحقيق ضمانات أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم مع مكافحة التهرب منها .

٤ - تنفيذ ما يصدر من قواعد تنفيذية للسياسات الاستيرادية والتصديرية والنقدية وتتنقسم أنواع الإفراج عن البضائع التي تدخل المنافذ المختلفة للدول :

■ البضائع الواردة برسم استهلاك المحلي وهي تنقسم بدورها إلى :-

- بضائع خاضعة للضريبة على الواردات وفقاً لفئات التعريفات الجمركية ويتم سداد هذه الضرائب قبل الإفراج عنها .

- بضائع معفاة من هذه الضرائب أو ممتعة بتخفيضات .

■ بضائع برسم الترانزيت .

■ بضائع برسم المناطق الحرة وهو نوع من أنظمة الترانزيت حيث تنقل البضائع من

البضائع يتم الإفراج عنها من المنافذ الجمركية ليستخدمها المستورد في المنتجات التصديرية بنفسه وتنتقل إلى حوزته دون أى رقابة جمركية وهنا فإن الإجراءات الجمركية التي تفرض على بضائع السماح المؤقت يعد التصرف فيها من قبيل التهرب الجمركي فمن الطبيعي أن يكون الضمان واحداً مما يلي :-

- تأمين نقدي يغطي الضرائب والرسوم .
- ضمان مصرفي بهذه المستحقات صالح حتى إعادة التصدير .

- أن يكون للمستورد خطاب ضمان مصرفي .
- صالح أو حساب جار مودع في الجمارك يغطي المستحقات المطلوبة .

إنشاء إيداع خاص لبضائع السماح المؤقت لتخزين البضائع الواردة والمنتجات المعدة للتصدير تحت الرقابة الجمركية مقابل تخفيض الضمانات المقررة على الإيداعات الخاصة حيث يكفي بما يعادل ٢٥ ٪ من الضرائب المستحقة على المخزون فيها ضماناً نقدياً ونفطى النسبة الباقية بتعهد كتابي من أى جهة رسمية أو الغرف التجارية .

أهداف تطبيق نظام الدروباك ومواقع استخدامه :

وعن الدول التي تقوم بتطبيق نظام الدروباك فهي استراليا - النمسا - الدنمارك - ألمانيا - اليونان - إيران - أيرلندا - إيطاليا - الأردن - لبنان - مصر - هولندا - النرويج .

وغالبا ما يطبق هذا النظام لصالح الاقتصاد القومي وذلك لتنشيط تجارة الصادرات هذا بالإضافة إلى أنه يساعد بصفة خاصة في

الوارد دون تفرقة وعند إعادة التصدير يسترد صاحب الشأن كافة ما سبق تحصيله من ضرائب ورسوم (ما عدا رسوم الخدمات) على المواد والأجزاء التي استخدمت في المنتجات المصدرة بما في ذلك الكميات التي فقدت أثناء التصنيع وفقاً للتسبب التي تقررها الرقابة الصناعية .

وفي ظل هذا النظام (الإفراج) يمكن للمستورد أن يتصرف في كل أو بعض الكمية المستوردة سواء كانت بحالتها أو بعد تصنيعها دون الرجوع إلى الجمارك أو الحصول على موافقة أية جهة أخرى باعتبار أنه أدى حقوق الخزانة كاملة عند الاستيراد واستوفى شروط وإجراءات الاستيراد قبل الإفراج ، ولا يشترط في نظام الدروباك أن يعلن المستورد رغبته في معاملة الرسالة المستوردة بنظام الدروباك قبل الإفراج عنها حيث يجوز خلال سنة من الإفراج التقدم بطلب إلى الجمارك بمعاملة الرسالة بهذا النظام ويترتب عليه الالتزام بالشروط والمدة التي يفرضها النظام لضمان استرداد الضرائب والرسوم عند التصدير وذلك إلزاماً بالإجراءات المتبعة والموضوعة لهذا النظام ، ومن جهة أخرى فإن الإجراءات الموضوعة لنظام السماح المؤقت يتم إعفاء وإرداتها من الضرائب والرسوم المستحقة هذا فضلاً عن الإعفاء من القيود الاستراتيجية وذلك بشرط تقديم ضمانات مناسبة تغطي المستحقات عليها أثناء الفترة من الإفراج وحتى التصدير ، ومن الطبيعي أن أداء هذا الضمان يصبح منطقياً لأن

عملية التصنيع والصناعات الماهرة المتقدمة في البلد ويعمل على مساعدتها في الحصول على موارد من الخارج لإنتاج بضائع يمكن عرضها بأثمان منافسة في الأسواق العالمية . ومع ذلك فإن معظم الدول ترى أن نظام الدروباك لا يجب أن يشجع استيراد البضائع الأجنبية التي لها مثل في السوق المحلية حتى لا يؤثر ذلك على الصناعات المحلية ولهذا توجد قيود على مجموعات من البضائع التي يسمح بها نظام الدروباك ، ويطبق نظام الدروباك في البلاد المختلفة وبالطرق المختلفة وذلك لاعتبارات متعلقة بالأهمية الاقتصادية بهذا النظام ودوره في هذا البلد مع التأكيد أن البضائع التي وردت تحت هذا النظام يجب أن يعاد تصديرها بالحالة التي وردت عليها أو بعد إجراء عملية تصنيع بذاتها دون غيرها .

الشروط اللازمة لتطبيق نظام الدروباك لإحكام الرقابة كنوع من الإجراءات ومنها :-

١ - اشتراطات تطبيق عند الوارد ،

بمعنى أنها تخضع للإجراءات التي تطبق على الواردات العادية للاستهلاك المحلي .

٢ - اشتراطات متعلقة بالبضائع .

إن الجمارك غالباً ما تمارس بعض وسائل الإشراف خلال العملية الصناعية ويكون هذا الإشراف شرطاً من شروط نظام الدروباك وهذا الشرط يساعد الجمارك في ضمان تحقيق معايينة البضائع كما يتم فصل بضائع الدروباك عن باقي البضائع في مخازن المستورد حتى يسهل الاشراف

والمعانة عليها في أي وقت .

٣ - اشتراطات متعلقة بالأشخاص .

توضع قيود على المستوردين بالنسبة لنقل ملكية البضائع بدفاتر حسابية وأن يقوموا بترتيب المخازن والمصانع بطريقة تمكن الجمارك من تحديد طبيعة وكمية ومعانة البضائع المستوردة .

٤ - حدود الوقت .

بعض الدول فضلت وضع حد معين لرد رسوم الدروباك واختلفت هذه المدة من ستة شهور إلى ٣ سنوات طبقاً لظروف كل دولة .

٥ - الإجراءات عند إعادة التصدير .

الهدف الأساسي من الإجراءات هو إحاطة الجمارك علماً بوجود طلب للدروباك بحيث يتسنى للجمارك فحص البضائع واعتماد التصدير .

المبحث الثاني

التعريف الجمركية المالية

التعريف الجمركية هي أداة هامة من أدوات السياسة المالية وتستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة من أهمها دعم الأنشطة الإنتاجية المحلية ، فرفع الرسوم الجمركية على الواردات المنافسة للمنتجات المحلية يمثل حماية للأنشطة المحلية المنتجة بما يرفع من قدراتها التنافسية المحلية ويعزز وجودها في السوق المحلي أيضاً فإن تخفيض الرسوم الجمركية على الخامات والمستلزمات التي ليس لها بديل محلي يمثل تشجيعاً للأنشطة المحلية

المنتجات المصرية وتدقق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنشطة الاقتصادية في مصر فإن المجلس الأعلى للتعريف وهو السلطة المختصة بتعديلات التعريف الجمركية تضع في اهتماماتها الإطار الدولي لالتزامات مصر في الاتفاقات التجارية المختلفة عند إجراء أى تعديل على مستوى التعريف الجمركية مثل تعهدات مصر في اتفاقية منظمة التجارة العالمية إضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية الكوميسا واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وأيضاً الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٠١ بتعديل التعريف الجمركية القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وأحيل إلى المجلس الموقر في اليوم التالي لتاريخ صدوره بعد موافقة المجلس الأعلى للتعريف الجمركية هذا وقد شمل القرار الجمهوري على مادتين تضمنت المادة الأولى منه تعديل فئات التعريف الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠ أما المادة الثانية فهي متعلقة بتحديد تاريخ سريانه ونشره في الجريدة الرسمية ومصر وهي على أبواب تنفيذ اتحاد جمركي مع دول الكوميسا مع بداية عام ٢٠٠٤ مما يعني أن هيكل التعريف الجمركية ينتظر أن يتغير تماماً مع الدول الأخرى غير الأطراف في تجمع الكوميسا بحيث يكون صفر % على الخامات ، ٥ % على مستلزمات الإنتاج ، و ١٥ % على السلع الرأسمالية ، ٢٠ % على السلع الاستهلاكية وهو

المستخدمة لهذه الخامات والمستلزمات بما من شأنه أن يخفض من تكاليف الإنتاج ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ويقصد بهيكل التعريف الجمركية العلاقات المتشابكة بين مستوى الرسوم الجمركية على الواردات من الخامات ومستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية وإضافة إلى السلع الاستهلاكية ، وتمثل حصيلة التعريف الجمركية بنبدأ هاماً في هيكل الإيرادات السيادية والتي تمثل بدورها مصدراً أساسياً لتمويل الإنفاق الجاري وفي الاقتصاد المصري فإن دور التعريف الجمركية كأداة لدعم الصناعة المحلية أصبح يمثل المحرك الأساسي للتعديلات التي تطرأ على مستوى الرسوم الجمركية على نحو أصبح يفوق دور التعريف الجمركية كأداة تمويلية لموازنة الدولة على أساس أن دعم الأنشطة المحلية من شأنه تشجيع الإنتاج الوطني وزيادة معدل نمو النشاط الاقتصادي بما يوفر للدولة مصادر إيرادية أخرى من خلال الضرائب بأنواعها وبالتالي يتحقق هدف النمو الاقتصادي والتشغيل جنباً إلى جنب مع هدف تمويل الإنفاق الحكومي .

ويختص المجلس الأعلى للتعريف الجمركية ببحث واقتراح التعديلات الملزمة للتعريف الجمركية وتطوير النظم الخاصة بها بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية .

وهي ظل اتجاه الحكومة المصرية إلى تحفيز عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي . لما لهذا الأمر من مزايا اقتصادية عديدة في فتح الأسواق الخارجية أمام

في مصر بصفة عامة مترددان بين اتفاقية بروكسل التي تحدد الرسوم الجمركية بناءً على السعر الإسنادي والسلع والجات التي تحدد الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات بناءً على مبدأ تكلفة الصفقة أو القيمة الفعلية لها وتناولت الدراسة عدة محاور لإظهار الحاجة إلى الإصلاح الجمركي أهمها :-

١ - القصاديات إصلاح الجمارك :

الكثير من الفوائد الاقتصادية ستتحقق من إدخال تغييرات على مدى القدرة على التقرير والشفافية وتوحد الإجراءات والمعايير المحاسبية كما سيتم تحقيق فوائد أخرى بمجرد التحول عن نظام سعر الإسناد فهناك مشكلة تتعلق بتعريف بروكسل للقيمة في حالة المنتجات المتشابهة فإذا كانت هناك سلعة مستوردة منخفضة السعر وتم تقديرها بسعر إسنادي أعلى سفيراً وأكثر جودة ولكن يتم تصديرها بنفس السعر الإسنادي ولذا فالنظام القديم يعطي انطباعاً صريحاً بعدم المساواة كما يؤدي لإحداث كثير من التششت في هيكل التمريرة المطبقة مما يضعف الكفاءة الاقتصادية في حالة النظام الحالي فإن أثرها على السلع المتشابهة لايد أن يكون إيجابياً حيث يقدر أثر تطبيق اتفاقية التقييم على مستوى الكفاءة الاقتصادية بحوالى ٣,٢ بليون جنيه أو ٣,٤ ٪ من إجمالي الإنتاج المحلي سنوياً من بند تشليه المنتجات فقط وبمعنى آخر فإن هذا يساوى زيادة الكفاءة التي يمكن تحقيقها بتخفيض التعريفات بنسبة ٤٣ ٪ تقريباً .

ما يعنى أن هيكل الحماية الرسمي والفعال سوف يتغير تماماً عن الوضع الراهن إضافة إلى ذلك فإن مصر عضو في اتفاقية التجارة العربية وطرف في منطقة التجارة العربية الحرة وقد وصلت في إطار التزاماتها بالتخفيض الجمركي في ظل هذه الاتفاقيات إلى ٥٠ ٪ فوق كل ذلك فإن التخفيضات الجمركية التي تقدمها مصر للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المصرية تبدأ بعد ثلاث سنوات من الآن كل ذلك يعنى أن مصر تشهد مرحلة تحول حقيقي تتسم بالانفتاح التدريجي على العالم وهو ما يستلزم تزامناً مع ذلك حدوث تحول حقيقي آخر في نظرة المجتمع المصري إلى مفهوم الصناعة فالمفهوم العالي للدعم ينحصر في آليات الحماية وعلى الأخص من خلال هيكل التعريفات الجمركية ولكن مع كل التحولات التي يشهدها الاقتصاد المصري ويأمل في الاستفادة من إيجابياتها فإن مفهوم الدعم يتوقع أن يتمحور أساساً حول دعم كفاءة العمليات الإنتاجية المحلية بحيث تصبح قادرة على حماية نفسها بنفسها في الأسواق العالمية وأيضاً في الأسواق المحلية .

الجمارك بين اتفاقية بروكسل و اتفاقية الجات

تحدد منظمة التجارة العالمية العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التقييم الجمركي التي دخلت حيز التنفيذ في مصر منذ يوليو ٢٠٠١ وكشفت دراسة حول مدى الاحتياج للإصلاح الجمركي أن مصلحة الجمارك ومجتمع التجارة

٢ - التأثير على الإيرادات :-

تمثل الإيرادات الجمركية حوالى ١٢,٤ ٪ من إجمالى الإيرادات الحكومية وحوالى ٢٠,٩ ٪ من الإيرادات الضريبية حسب إحصائيات وزارة المالية لسنة ١٩٩٨ وتخشى الدولة أن يؤدي الإصلاح الجمركى إلى تخفيض الإيرادات فى حالة التحول عن نظام السعر الإسنادى خاصة أن معدل التعريف المطبقة حالياً منخفض على كثير من السلع إلا أن التغيرات الحقيقية فى الإيرادات إما أن تكون إيجابية وإما أن تكون سلبية حسب تساوت المرونة فى الطلب على الواردات ومن المحتمل أن تظل عائدات التعريف الجمركية كما هى عند اتباع اتفاقية تقييم الجمارك .

٣ - التأثير على إجراءات الإفراج الجمركى :-

لا شك أن فوائد الإصلاح الجمركى ستكون كثيرة وأنها ستأتى من إعادة تشكيل مختلف الإجراءات الجمركية حسب مقتضيات التحول إلى أسلوب تقويم الصفقة والحقيقة أن دوافع الإصلاحات المقترحة تكمن فى تخفيض التكاليف التى تتحملها الشركات التجارية للاستيراد وتخفيض الحواجز الإدارية غير المتعلقة بالتعريف المفروضة على التجارة ومن هذا يتضح أن هناك قصوراً فى النظام الجمركى الحالى فى غياب نظام أكثر مركزية وأكثر اعتماداً على الميكنة الحديثة كان المستوردون يواجهون الكثير من الشكوك والمعاملة غير المتماثلة فى مختلف الإجراءات الجمركية ومن تأخير فى الموائى .

المبحث الثالث

مشاكل المستثمرين وكيفية مواجهتها

أصبحت مشاكل المستثمرين مع الجمارك إحدى القضايا التى تتطلب تدخلاً سريعاً لمواجهتها حيث إن ٤٥ ٪ من مدخلات الإنتاج يتم استيرادها وأن الجمارك تمثل ٣٠ ٪ من تكلفة المنتج النهائى كذلك يفوق أثر الجمارك على التصدير لتعدد الإجراءات وعدم وجود ائتمان كاف ويرغم ما يحدث من تطور فى النظم الجمركية سواء كان تشريعياً أو إجرائياً ، ولكن مازال المستورد والمصدر يعانون من العديد من المشاكل منها على سبيل المثال :-

المشكلة الأولى :-

استمرار العمل بقانون صدر منذ أكثر من ٤٠ عاماً وعليه فقد صدر قرار وزير المالية بتشكيل لجنة عليا لإعادة النظر فى قانون الجمارك الصادر فى عام ١٩٦٣ بالقانون رقم ٦٦ ، هذه اللجنة برئاسة رئيس مصلحة الجمارك وعضوية عدد من الخبراء فى المصلحة وعدد من أساتذة الجامعات فى مجال القانون والمالية العامة هذا وسوف يركز القانون الجديد على مواكبة كل المواد القانونية للتطورات التجارية فى العالم وإعادة النظر فى مواد المخلفات الجمركية بما يتفق والنظرة الحالية المتطورة لآليات العمل كما سوف يراعى النظم الجمركية المختلفة بما يتفق وطبيعة المرحلة التى يخشاها ، ودور القطاع الخاص فى عمليات الاستثمار والتصدير فالقانون الحالى صدر فى ظل أوضاع اقتصادية وسياسية معينة خدمت هذا التوجه .

المشكلة الثانية : -

ترتبط ببطء الإفراج عن الرسائل واستغراقها وقتاً قد يصل إلى شهر بالمقارنة من ١ - ٧ أيام في العالم بالإضافة إلى كثرة الأجهزة وتنوعها وطول فترة الإفراج مما يؤدي للتلف أو تحمل تكاليف إضافية ولعلاج مثل هذه المشاكل يتم الآن إعداد نظام بحيث يتم الانتهاء من الإجراءات قبل وصول البضاعة للموانئ المصرية وذلك من واقع المستندات وبعد شحنها من الموانئ الأجنبية حيث سيتم إنهاء الإجراءات في مركز جمركي أو في موقع جمركي داخل البلاد في مدينة القاهرة أو الإسكندرية وعقب وصول البضاعة للموانئ المصرية سيتم إخطار ميناء الوصول بصورة من أوراق الموضوع وعلى جمرك الوصول أن يحسب الضريبة الجمركية وفقاً لسعر صرف اليوم والتأكد من المضمون الوارد واتفاه مع المستندات المقدمة كما ونوعاً وبعد ذلك يتم حساب الضريبة وتحصيلها ثم تؤخذ عينات للفحص الرقابي ويتم الإفراج في نفس يوم وصول البضاعة تحت التحفظ لحين وصول نتيجة التحليل .

المشكلة الثالثة : -

فترتبط بفترة السماح المؤقت الدروباك الخاصة بمعاملات الهالك ومعاملات استخدام المدخلات في الإنتاج مما يجعل المصدر لا يعرف على وجه اليقين ما سيتم استرداده فضلاً عن تأخر إجراءات هذا الاسترداد ويطالب المستثمرون بضرورة سرعة الانتهاء من إعداد

قانون الجمارك الجديد وكذلك اختصار زمن الإجراءات وتقليل زمن الإفراج عن البضائع للوصول إلى المستويات العالمية - بالإضافة إلى سرعة رد قيمة الجمارك والرسوم على شاحنات التصدير وإنشاء فروع لبنك تنمية الصادرات في جميع المنافذ الجمركية ووضع جدول زمني للانتهاء من الإصلاحات التي تتم في أنظمة العمل الجمركي من أجل التيسير على المستورد والمصدر في إدخال مستلزمات الإنتاج .

ويقابل المستثمرون العديد من المشاكل الأخرى منها اختلاف الأسعار من منفذ جمركي لآخر ووجود بعض تشوهات التعميرفة مثل ارتفاع الرسم على المادة الخام عن المنتج النهائي واختلاف الرسم على السلع الرأسمالية عن قطع غيارها أيضاً وجود تهريب في بعض القنوات سواء الترانزيت أو الحدود أو الموانئ أو دخول سلع غير مطابقة أو بعض المناطق الحرة الخاصة كذلك فرض رسوم جمركية على السلع الرأسمالية وفرض رسوم جمركية على المستلزمات التي لا تصنع محلياً ويؤكد المستثمرون ضرورة مواجهة تلك المشاكل ، وفيما يتعلق باختلاف الأسعار في منفذ جمركي آخر فهناك حاجة إلى تطوير البنية الأساسية التكنولوجية لجميع المواقع والمنافذ الإلكترونية ولذلك لا بد من توافر أجهزة الكمبيوتر في جميع المواقع وبالنسبة لتشوهات التعميرفة فسوف يؤدي تعديلات الأجهزة إلى علاج الكثير حيث تم رفع التعميرفة على نحو ٢٨ بنداً خاصاً بالواردات تامة الصنع بالإضافة إلى

ذلك تم زيادة التعريفية الجمركية على الملابس الجاهزة للحد من التهريب .

كما تعمل مصلحة الجمارك فى نطاق تسهيل الإجراءات الجمركية على تفعيل دور الموانئ الجافة فى مصر خاصة بالقرب من المناطق الصناعية وسوف يسمح بنقل البضائع إلى هذه الموانئ وسوف يسمح بتجزئة الرسالة إلى عدد غير محدود ليتم الإفراج عن الكم الذى يحتاجه المنتج بعد سداد الضريبة الجمركية .

كما تعمل مصلحة الجمارك على تفعيل دور المستودعات ... فكثير من الشركات تملك مستودعات عامة تخزن بها البضائع بحيث يكون ثالث نظام لتفريغ الموانئ من البضائع حيث سيسمح للشركات بإنشاء مستودعات خاصة بها وسيتم التوسع فى هذا النظام للقضاء على التكدس فى المنافذ الجمركية وتتمنى الدولة بأن تكون المستندات المقدمة تمثل الأسعار الحقيقية للصفقة المستوردة حتى تسهم جميع الإجراءات الجمركية فى النهاية إلى تنمية الصادرات وبالتالي جذب الاستثمار .

المبحث الرابع

إطار مقترح للنهوض بالإدارة الجمركية

تعد حالياً وزارة المالية مشروع قانون جديد للجمارك يتواءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية التى تمر بها مصر حالياً خاصة وأن القانون العالى صدر عام ٦٤ فى ظل أوضاع اقتصادية تختلف تماماً عن الظروف الحالية ومستتهى اللجنة التى شكلها وزير المالية

خفض التعريفية على ٦٨ بنداً خاصاً بمستلزمات الإنتاج وبرغم ذلك فهناك حاجة لمزيد من الإصلاح أما بالنسبة للتهريب فيمكن مواجهته من خلال تطوير آليات استرداد الضمانات وإعادة حساب نسبة الهالك للعملية الإنتاجية وبالنسبة لفرض رسوم جمركية على السلع الرأسمالية والمستلزمات فيؤكد المستثمرون ضرورة تخفيض الجمارك على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج إلى الحد الأدنى للتعريفية كوسيلة لجذب الاستثمار لتوجيهه للتصدير وفى هذا الإطار تعمل مصلحة الجمارك على اختصار زمن الإجراءات المتعلقة برد الضرائب وسرعة ردها من خلال اختصار زمن فحص الأوراق وذلك من خلال استخدام أجهزة الاسكانر التى سوف يتم استخدامها فى نقل المستندات المتعلقة بتمام التصدير للبضائع حيث ستسهم هذه الأجهزة بشكل كبير فى هذا المجال وستدخل هذه الأجهزة الخدمة الفعلية فى مصلحة الجمارك قريباً جداً حيث تم إرساء عملية توريد هذه الأجهزة لإحدى الشركات حيث يرجع سبب تأخير رد الضريبة هو طول فترة وصول مستندات التصدير إلى الإدارة المركزية فى القاهرة فهذه العملية سوف تتم عن طريق الحاسبات الآلية كما سيتم توحيد المعاملة الجمركية فى جميع المنافذ وسوف يتم معالجة تشوهات التعريفية بشكل مستمر من خلال المجلس الأعلى للتعريفية الجمركية بالإضافة إلى توحيد الجهود مع الجهات المختلفة للحد من التهرب الجمركى وفى سبيل

الجمركية وهو ما يضر بالأمن الاقتصادي والقانون الجديد سوف يحدد منافذ التهريب من المطارات والموانئ والتهريب عبر أنظمة الجمارك (السماح المؤقت والدروبك والتاكس ريت) والتهريب عبر استغلال نظام الترانزيت بالإضافة إلى التهريب من خلال سوء استغلال الإعفاءات الضريبية والجمركية ويعتبر تهريباً جمركياً هو إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة وبدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها ويعد فى حكم التهريب :-

١ - حيازة بضائع أجنبية بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة .

٢ - تقديم هواتير مزورة أو وضع علامات يكون القصد منها التخلص من الضرائب الجمركية كلها أو بعضها .

٣ - التصرف فى المواد الأولية بقصد تصنيعها أو الأصناف المستوردة بقصد تصنيعها أو الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنمها فى غير الأغراض التى استوردت من أجلها .

٤ - يتضمن التهريب أى فعل يتعارض مع الأحكام العامة التى تنظم عملية إدخال أو إخراج البضاعة من وإلى البلاد بطريق غير مشروع دون أداء الضريبة الجمركية كلها أو بعضها .

٥ - استرداد بغير حق الضرائب الجمركية وغيرها أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو الضمانات المقدمة عنها كلها أو بعضها .

برئاسة رئيس المصلحة من إعداد مشروع قانون جمارك تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وعرضه على مجلس الشعب ومن المتوقع أن تتم الموافقة على الصيغة النهائية للقانون وبدء العمل به قبل نهاية عام ٢٠٠٢ ويحدد خبراء الاقتصاد المقترحات التى يجب أن يعالجها القانون الجديد ليتواءم مع تطبيق مصر لاتفاقيات الجات واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى وما تتضمنه من تحرير التجارة وفتح الأسواق المصرية للمنتجات العالمية وفى ظل تشريعات اقتصادية جديدة مثل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وغسل الأموال وتجارة بدون حدود والاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات من المتوقع أن يعالج القانون الجديد مشاكل أنظمة الاستيراد وتشمل تطوير كل من السماح المؤقت والدروبك والتاكس ريت وهى الأنظمة التى تشجع على التصدير والمنافسة فى الأسواق الخارجية ويهتم مشروع القانون الجديد بمعالجة قضية التجارة الإلكترونية باعتبارها أحدث وسائل التجارة حالياً .

(التهريب الجمركى)

والقانون الجديد يشدد عقوبة التهريب الجمركى ويعتبرها جريمة اقتصادية تهدد الاقتصاد المصرى من نقص الحصيلة الجمركية التى كان يتعين تحصيلها وهو ما يؤثر على موارد الدولة بالإضافة إلى التأثير السلبي على الصناعة الوطنية والإخلال بمبادئ المنافسة العادلة وذلك من خلال تحميل المنتج الوطنى بالضريبة

(الإصلاح الجمركى) :

يتسم بالشمولية ويعتمد على ثلاثة محاور :
المحور الأول : هو إصلاح الأنظمة الجمركية ويتضمن قانون الجمارك الجديد إصلاح نظام السماح المؤقت ليكون مساعداً على عملية التصنيع وإعادة التصدير ومعالجة مشكلة العجز فى البضاعة المستوردة والتي تنشأ نتيجة لاستخدام البضاعة نفسها ومعدلات الرقابة الصناعية كما تتضمن خطة الإصلاح تيسير إجراءات رد الضمانات عن طريق تحديث وميكنة هذه العملية فتأخير عملية الرد ينتج عن تأخير ورد المستندات وتداولها يدوياً بين إدارات مصلحة الجمارك وفى التطوير الجديد ستمتد العملية على إرسال هذه المستندات الإلكترونية إلى الإدارات المختصة حيث يتم تركيب أجهزة اسكندر على جميع أجهزة الكمبيوتر لنقل المستندات بطريقة آمنة وسريعة ومن المتوقع أن تصل مدة رد الضريبة لمدة ٥ أيام على أقصى تقدير أمام نظام التاكس ريت فيعتمد على قوائم السلع الصناعية التي تدخل فيها مستلزمات أجنبية وعند التصدير يسترد المصدر الضريبة الجمركية على هذه المستلزمات وتحدد هذه القوائم لجنة موسعة تضم جميع الوزارات واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية ونحن ندرس التوسع فى هذا النظام من خلال التعاقد مع بنوك جديدة ترد الضريبة إلى المصدرين بالإضافة إلى بنك تنمية الصادرات .

أما المحور الثانى :- للإصلاح الجمركى

فيتعلق بسرعة الإفراج عن الرسائل الواردة من خلال نظام جديد يسهل عملية الاستيراد خاصة ما يتعلق بالتصنيع والتصدير للخارج حيث سيتم إنهاء الإجراءات الجمركية قبل وصول البضاعة إلى الموانئ المصرية من خلال توجه أصحاب المستندات إلى مركزين جديدين بالقاهرة والإسكندرية من خلالهما يتم تحديد الرسوم المستحقة عليها والفحوصات المطلوبة وبعد وصول البضاعة سيتم إرسال برقية إلكترونية من أحد المركزين إلى الميناء وعلى رجال الجمارك مطابقة المستندات بالبضاعة الواردة وهذا لن يستغرق سوى ساعتين للإفراج عن البضاعة مما يمثل طفرة فى العمل الجمركى ، أما المحور الثالث للإصلاح فهو التنمية البشرية للعاملين بالجمارك من خلال الدورات التدريبية بالداخل أو الخارج للتعرف على أفضل وسائل العمل الجمركى وتطبيقها فى مصر .

المبحث الخامس

أهمية ميناء الإسكندرية كمنفذ جمركى

وتتمتع جمهورية مصر العربية من ناحية النقل العابر بين المشرق العربى والمغرب العربى لذلك يعطى الاهتمام لمنفذ السلوم ومنفذ نويبع أما بالنسبة للمنافذ البحرية مثل ميناء الإسكندرية .

■ ■ ■ وسوف نتناول نبذة عنه فيما يلى :-

إجراءات الإفراج عن البضائـم الواردة بميناء

الإسكندرية / الدخيلة .

تستخدم الإدارة المركزية لجمارك الإسكندرية والمنطقة الغربية نظاماً جمركياً معلوماً مجزئاً بحاسب آلي لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع الواردة بميناء الإسكندرية / الدخيلة يتطلب الإفراج عن البضائع الواردة بالميناء من وقت وصول السفينة وحتى خروج البضائع من المنطقة الجمركية للميناء اتخاذ الإجراءات الآتية :-

- ١ - إعداد بيان الحمولة (المناقيسو) للسفينة وتسليمه إلى إدارة جمارك الميناء.
 - ٢ - الكشف عن البضائع لتحديد صلاحيتها طبقاً لنوع البضائع من حيث الرقابة المصحية / الحجر الزراعى / الحجر الطبى / الرقابة على الصادرات والواردات.
 - ٣ - إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع وسداد الضرائب والرسوم المستحقة عليها.
 - ٤ - استلام ذوى الشأن للبضائع وإخراجها من المنطقة الجمركية إلى الميناء .
- يحدد إجمالى الفترة الزمنية لبقاء البضائع بالميناء لحين إنهاء الإجراءات المطلوبة وخروجها من المنطقة الجمركية للميناء بمجموع الفترات الزمنية للإجراءات المطلوبة تنفيذها والتي تتمثل فى :-
- إعداد البيان لحمولة السفينة وتسليمها للجمرك يوم واحد .
 - الكشف على البضائع لتحديد صلاحيتها من

٢ - ١٥ يوم حسب نوع البضائع والإجراءات

الرقابية المطلوب تنفيذها .

- إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع من ٢ - ٤ أيام .

أهم الإجراءات اللازمة للإفراج عن البضائع العابرة بميناء الإسكندرية

لا يستخدم النظام الجمركى المعلوماتى فى الإجراءات الجمركية للبضائع العابرة ويستخدم النظام اليدوى ويتطلب الإفراج عن البضائع العابرة من وقت وصول السفينة وحتى خروج البضائع من المنطقة الجمركية للميناء ويتم اتباع الإجراءات الآتية :-

- ١ - إعداد بيان الحمولة (المناقيسو) للسفينة وتسليمه إلى إدارة جمارك الميناء.
 - ٢ - الكشف على البضائع لتحديد صلاحيتها طبقاً لنوع البضائع من حيث الرقابة للزراعية / المراقبة الإشعاعية.
 - ٣ - إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع وضرب الأختام ووضع الضمان المالى المطلوب بقيمة الضرائب والرسوم المستحقة على البضائع .
 - ٤ - استلام ذوى الشأن للبضائع وإخراجها من الدائرة الجمركية للميناء برفقة مندوب جمركى لتوصيلها إلى منفذ الخروج مع الالتزام بخط سير محدد .
- عند وصول البضائع إلى منفذ الخروج يقوم جمرك المنفذ بمراجعة سلامة البضائع والأختام وفى حالة سلامتها يسمح للبضائع

الجديد هذه الأهداف من خلال مواد واضحة وميسرة لكافة الإجراءات بالإضافة إلى معالجة قضايا التجارة الإلكترونية وسرعة الإفراج عن البضائع وتسهيل الإجراءات .

وفي نهاية البحث يتم طرح التوصيات الآتية :-

١ - تحديث التشريعات التي تقوم مصلحة الجمارك بتنفيذها مثل قوانين حماية المستهلك من الغش والتدليس والوزن والقياس .

٢ - يجب أن يكون الأصل هو الإفراج عن البضائع بعد سداد الرسوم والضرائب بصفة أمانة لحين الفصل في النزاع من أجل عدم إيجاد زيادات غير مبررة في التكلفة الاستيرادية والتصديرية حال عدم الإفراج عن البضاعة .

٣ - الإفراج الفوري للرسائل الاستيرادية تحت التحفظ لحين الانتهاء من التحليلات اللازمة .

٤ - إسناد مهمة إعداد الإقرار الجمركي إلى المتعاملين مع الجمارك سواء كانوا مصدريين أو مستوردين توفيراً للوقت والجهد وتحويل دور العاملين بالجمارك إلى مراجعة بيانات الإقرار الجمركي ومطابقتها بالمستندات المرفقة ثم تتم معاينة البضاعة ومطابقتها على المستندات ، ثم بعد ذلك يتم سداد الضرائب والرسوم من واقع إيصال توريد لمصلحة الجمارك يصدره أحد المصارف داخل فروع الدوائر الجمركية .

بمغادرة الأراضي المصرية ، ويتم التوقيع عليها واعتماد كعب طلب الإرسال بما يفيد بوصول البضائع سليمة ويتم إرسال الكعب إلى جمرِك الإرسال .

إجراءات البضائع الصادرة بميناء

الإسكندرية / الدخيلة

لا يستخدم النظام الجمركي المعلوماتي في الإجراءات الجمركية للبضائع الصادرة ويستخدم النظام اليدوي .

ويتطلب تصدير البضائع من ميناء الإسكندرية / الدخيلة اتخاذ الإجراءات الآتية :-

١ - إعداد البضائع للتصدير والحصول على شهادات من الجهات الرقابية المختلفة ، طبقاً لنوع البضائع بصلاحيات البضائع للتصدير .

٢ - بعد وصول السفينة للميناء بفترة زمنية وجيزة أو عند وصولها يتم إدخال البضائع للميناء بعد الحصول على موافقة مسبقة من جمارك الميناء بذلك .

٣ - إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع وتسليمها على ظهر السفينة .

وبما أن الاستثمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الجمركية والضريبية لذلك يجب أن تكون إحدى وسائل جذب الاستثمارات من خلال الحوافز التي تمنحها الإعفاءات الضريبية والجمركية لكافة الاستثمارات الخاضعة لقانون حوافز الاستثمار .

كما يجب أن يحقق مشروع قانون الجمارك

- ١٤ - خفض الجمارك على مستلزمات الإنتاج التى لا يوجد لها بديل محلى وهو ما يتم العمل به فى بعض الدول العربية .
- ١٥ - توحيد الأسعار بين المجتمعات الجمركية .
- ١٦ - تخصيص لجنة جمركية من موظفى الجمارك لإنهاء إجراءات شهادات الترانزيت فى المناطق الحرة بدلاً من الانتظار لمدة أيام فى الميناء لحين إتمام الإجراءات .
- ١٧ - إنشاء فروع لبنك تنمية الصادرات فى كل المنافذ الجمركية .
- ١٨ - إعادة النظر فى نسبة الكشف عن الرسائل الواردة إلى ما كانت عليه فى حدود ١٠ ٪ .
- ١٩ - تقليص الزمن الذى يستغرقه الفحص والحصول على نتاج واستخراج الشهادات خلال ٢٤ ساعة .
- ٢٠ - ميكنة العمل بالمنفذ الجمركى .
- ٢١ - إعفاء أو تخفيض التعريفات على المعدات والآلات للشركات بالمناطق الممرانية الجديدة .
- المراجع :-**
- مشاكل ومعوقات الجمارك فى الدول العربية ..
- التعديلات الجديدة للتعريفات الجمركية - كتاب الأهرام الاقتصادى .
- جريدة الوعى الضريبى يولييه - أغسطس ٢٠٠٢ .
- أعداد مجلة الثقافة الضريبية .

- ٥ - إتاحة الفرصة للعاملين بالجمارك للاطلاع على قواعد بيانات الأسعار الاسترشادية .
- ٦ - سرعة الانتهاء من رد قيمة الجمارك والرسوم على شحنات التصدير بعد أقصى شهر من تمام عملية التصدير .
- ٧ - ضرورة تدريب العاملين بالمصلحة على علاج التشوهات فى التعريفات الجمركية من منظور شامل .
- ٨ - اعتبار بيع الإنتاج المحلى إلى الجهات المعفية من الجمارك بقوانين خاصة أو خلافه كأنه تصدير مما يمكن تطبيق قوانين السماح المؤقت أو الدروياك على الخامات والمستلزمات المستخدمة فى هذا الإنتاج .
- ٩ - وفى حالة تطبيق نظام التاكس ريت بمعرفة مصلحة الرقابة الصناعية والجمارك فإنه سيتحقق لصغار الصناع استرداد كل الرسوم من الضرائب على المدخلات المستوردة فى سلمهم عند بيعها إلى تلك الجهات المعفية داخل مصر .
- ١٠ - إلغاء كل الرسوم التى يتحملها المنتج عند استيراد الآلات ومدخلاتها الإنتاجية .
- ١١ - تشديد الرقابة على موظفى الجمارك فيما يتعلق بتجارة الترانزيت لضمان خروج البضاعة من الأراضى المصرية فعلياً .
- ١٢ - العمل على سد كل منافذ التهريب .
- ١٣ - تشديد الرقابة على المنافذ الجمركية وتشديد العقوبة على التهريب حتى تكون رادعة .

الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية

دكتور / محمد عباس بدوى

أستاذ المحاسبة والضرائب

عميد كلية التجارة بدمهور

استكمالاً لما سبق نشره فى العدد السابق

واستكمالاً للبند

ثانياً : إسهامات بعض الباحثين فى الإفصاح

عن المسؤولية الاجتماعية :-

دراسة Linowes (١٩٧١) :

دراسة Dilley & Weygandt (١٩٧٣) :

دراسة Dennis (١٩٧٤) :

دراسة Churchill (١٩٧٤) :

دراسة Estes (١٩٧٦) :

دراسة Ramanathan (١٩٧٦) :

دراسة Anderson (١٩٧٩) :

نستكمل هذه الإسهامات وكذلك البحث كما يلي :-

دراسة بدوى (١٩٨٤) :

حاولت تلك الدراسة تطوير نموذج لقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمكن تطبيقه على المشروعات الصناعية ولقد أوضحت الدراسة أن قياس المسؤولية الاجتماعية يتطلب استخدام مدخل للقياس متعدد الأبعاد الذى لا يتقيد بأسلوب قياس معين حيث يتم اختيار القياس الذى يعكس أبعاد خصائص الظواهر موضوع القياس بما يوفر معلومات تفيد فى التعرف على الأبعاد المختلفة والهامه للأداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية ، واقترحت الدراسة أن تكون المعلومات التى يتم الإفصاح عنها على ثلاثة مستويات هى : المستوى الأول : معلومات مالية بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التى يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي . المستوى الثانى : معلومات كمية بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التى لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي ، ويتوافر لقياسها مقاييس كمية غير نقدية . المستوى الثالث : معلومات وصفية تعبر بصورة إنشائية عن تأثيرات العمليات الاجتماعية التى لا يمكن

قياسها بمقاييس كمية .

ويعتمد النموذج المقترح في هذه الدراسة على قياس تأثيرات ما يمد مساهمات اجتماعية إجبارية وفقاً للتكاليف التي تحملتها الوحدة الاقتصادية مع التفرقة بين المساهمات الاجتماعية الإجبارية والمساهمات الاختيارية ، وقد قدمت الدراسة أربعة نماذج للتقرير عن الأنشطة الاجتماعية بما يضمن توفير المعلومات الملائمة لمستخدميها من كافة الأطراف الخارجية للوحدة ، وتتمثل هذه التقارير في قائمة الريج المعدل بأعباء المسؤولية الاجتماعية ، قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية ، تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد ، والقائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية .

دراسة قاييد (١٩٨٦) :

استهدفت هذه الدراسة وضع إطار عملي متكامل لمجموعة المعايير التي ينبغي أن تحكم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ولقد بدأت الدراسة من مقدمة مؤداها أن التقارير الاجتماعية المنشورة تقدم معلومات للعديد من الأطراف الاجتماعية من خارج الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية ، ومن ثم يجب أن تكون نافذة في شأن اتخاذ القرارات ، وفي ظل هذا المفهوم ينظر إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها عقد وكالة ترتبط الإدارة بمقتضاه بتحقيق دور الوكيل تجاه أصحاب

الوحدة ، ودور الوكيل لباقي الطوائف الأخرى من أصحاب الاهتمام بالوحدة وبالتالي تكون الإدارة مسئولة - بجانب تحقيق هدف الريج عن الوكالة الأولى - عن المساهمة في الرفاهة الاجتماعية عن الوكالة الثانية . وعلى ضوء ذلك خلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من المعايير للتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة حيث يتمثل المعيار العام للتقرير الاجتماعي الذي تشق منه المعايير الأخرى في معيار المنفعة وينبثق عن هذا المعيار خمسة معايير أخرى هي معيار الملازمة ، معيار الأهلية للثقة ، معيار القابلية للفهم ، معيار المرونة ومعيار الكفاية ، ويتم اشتقاق مجموعة من المعايير الفرعية من تلك المعايير الخمسة فعلى سبيل المثال يشتق من معيار الملازمة المعايير الفرعية التالية : التوقيت المناسب - الأهمية النسبية - الكمال . ويلاحظ أن المعايير المقترحة تمثل خصائص وسمات ينبغي الالتزام بها بصدد الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية حتى يمكن إرساء دعائم القبول العام لها .

دراسة Belkaoui & Philip (١٩٨٩) :

استهدفت هذه الدراسة اقتراح إطار للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية باستخدام المنهج الإيجابي الذي يقوم بدراسة ويبحث ما يقوم المحاسبون بأدائه فعلاً خلال الممارسة المحاسبية العملية . وحاولت الدراسة اختبار العلاقات التبادلية القائمة فعلاً بين كل من متغيرات الأداء الاجتماعي والأداء

المضافة بغية توفير معلومات عن التدفق المضاف للثروة والمتولد عن الجهد الجماعي للأطراف المتعاونة المكونة للوحدة الاقتصادية في مجموعتها ، وذلك بما يفيد في خلق اتجاهات إيجابية من جانب هذه الأطراف يؤدي إليها الاعتماد المتبادل للأطراف المختلفة في علاقتها بالوحدة .

دراسة Lehman (١٩٩٥) :

تقوم وجهة نظر الباحث في هذه الدراسة على أساس أن نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعد كنتاج أو تطبيق للمدخل الأخلاقي على نطاق المجتمع في مجموعه ، حيث تعكس الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تؤديها الوحدة الاقتصادية التزاماً أخلاقياً من قبل إدارتها تجاه استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة في البيئة المحيطة بما يسهم في زيادة رفاهية المجتمع ، وعلى ذلك تتطرق الدراسة من مقدمتين إحداهما تتعلق بوجود أن يقوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على تحقيق المنفعة والمعاملة المتوازنة العادلة لكافة قطاعات المجتمع من أصحاب المصالح في الوحدة بما يضمن توفير الحد الأدنى من مطالبهم بما فيها المجتمع ذاته ، طالما يتمثل الهدف الأساسي من التقارير المحاسبية في تحقيق العدالة طبقاً للمدخل الأخلاقي ، وتختص الثانية بصديق التعبير عن الأوضاع والظروف البيئية السائدة بحيث تكون المعلومات المحاسبية جزءاً من المعلومات

الاقتصادي وبين الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ، وذلك اعتماداً على مقدمة مؤداها وجود علاقة ارتباطية موجبة قائمة فعلاً بين الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وبين كل من الأداء الاجتماعي والأداء الاقتصادي باعتبار أن الأداء الاقتصادي ينعكس على الأداء الاجتماعي ولقد خلصت الدراسة إلى نتائج متباينة حول العلاقات القائمة بين كل من الإفصاح الاجتماعي والأداء الاجتماعي ، وبين علاقة الإفصاح الاجتماعي بالأداء الاقتصادي ، وبين العلاقة القائمة بين الأداء الاجتماعي والأداء الاقتصادي ، ويرى الباحثان أن مدلول هذه النتائج المختلفة يعكس عدم استخدام الأساليب الملائمة لتحليل تلك العلاقات التي تم اختبارها من خلال النمق المحاسبي الحيالي ، وعلى الرغم من اختلاف الهدف والموضوع والمجال بين المحاسبة المالية والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بما يؤدي إلى عدم استيعاب إطار ذلك النمق لمتطلبات قياس المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية والتقرير عنها .

دراسة Gray (١٩٩٠) :

هدفت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل مدى أهمية قياس القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية والإفصاح عنها باعتبارها أحد مقاييس الأداء الاجتماعي المقترحة التي تساهم في إبراز مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، ولقد أبرزت الدراسة كيفية تطوير قائمة القيمة

الاعتماد عليه لوضع إطار علمي قابل للتطبيق العملي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .

هذا وفي ضوء ما سبق عرضه لأهم الإسهامات في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ، يتضح أن جميعها تتفق على أهمية تضمين النموذج المحاسبي بالآثار الاجتماعية المترتبة على مزاوله الوحدة الاقتصادية لنشاطها ، ولكنها لم تتفق على تحديد الإطار العام للإفصاح عنها ، فإذا كان تحديد ذلك الإطار ينبغي أن يبدأ من تحديد أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، فإن تلك الإسهامات قد اختلفت بشأن تحديدها ، حيث أوضحت دراسة جمعية المحاسبة الأمريكية أن الهدف من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو تضمين القوائم المالية المنشورة بالمعلومات الملائمة المرتبطة بالمشاكل البيئية بغية دراسة كيفية حلها ، بينما يكون الهدف منها طبقاً لدراسة Linowes هو توفير المعلومات التي تتيح التعرف على الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية أما دراسة Estes فأوضحت أن الهدف منها هو توفير معلومات نافعة في شأن اتخاذ قرارات التوزيع الأمثل للموارد .

ولقد انعكس ما سبق على المحاور الأساسية للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وهي الزاوية التي يركز عليها هذا البحث ، وهو ما ينقلنا إلى القسم التالي :-

المتاحة في المجتمع ، بما يعني أن يكون الاختيار ما بين المبادئ والقواعد المحاسبية طبقاً لمدى توافقها مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع التي يتم الاسترشاد بها في تحديد أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، وقد أوضحت الدراسة أنه إذا كان أداء الوحدة ينبغي أن يتم في حدود الإطار الأخلاقي الذي يضمن المحافظة على التوازن العادل بين مصالح الملاك ومصالح الفئات الاجتماعية المتأثرة بنشاط الوحدة ، فإن ذلك يستلزم بداية التعرف على من هم المستفيدون من المعلومات المحاسبية ، وما هي طبيعة احتياجات ومصالح الفئات الاجتماعية المتنوعة من أصحاب المصالح في الوحدة ، وكيف يمكن منع التمازج بينها بالرجوع إلى القيم الاجتماعية ، كما أوضحت الدراسة أنه طبقاً للمنظور الأخلاقي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتحدد نطاق المسؤولية الاجتماعية بالأنشطة التي تؤديها الوحدة الاقتصادية كالتزام أخلاقي تجاه المجتمع والتي تسهم في زيادة رفاهة فئاته المتنوعة ، ومما لا شك فيه أن الصعوبات العديدة التي تكثف التطبيق العملي للمفاهيم والقيم الاجتماعية وتحديد أولوياتها تتيح درجة عالية من التباين في التصورات والاجتهادات الشخصية عن مكونات الأداء الاجتماعي وتوصيف الأنشطة التي تدخل ضمن الأنشطة الاجتماعية ، وتلك التي تملئها ضرورات فنية واقتصادية ، ومن ثم لا يمكن

٥ - المحاور الأساسية للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية .

باسترجاع ما تقدم من عرض للإسهامات المحاسبية في مجال الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ، وأيضاً من استقراء بعض الإسهامات الأخرى التي لم يتم عرضها ، فإنه يمكن استخلاص المحاور الأساسية التي يركز عليها الإفصاح المحاسبى عن معلومات المسؤولية الاجتماعية سواء من حيث نطاق الإفصاح أو اعتباراته ، وذلك على نحو ما سيرد في الفقرات التالية :-

٥ / ١ - نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية .

يتحدد نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في إطار الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي للوحدة الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات تدخل في دائرة الوظائف المحاسبية ويعد تحديد نطاق هذه الأنشطة أمراً ضرورياً كخطوة أولى للتعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها ، بغية التوصل إلى نموذج محاسبى يأخذ في اعتباره جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها بطريقة عملية تقيد في تقييم الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية .

وتعتبر عملية التعرف على نطاق المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من الأمور التي تتسم بالصعوبة ، فضلاً عن تعذر تحديد

الأولويات بين الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى ، وفى ذلك يؤكد Churchill على أن السبب الرئيسى فى عدم الاهتمام بالبعد الاجتماعى يكمن فى صعوبة تحديد الأنشطة الاجتماعية المراد الإفصاح عنها بسبب الطبيعة المتحركة غير الثابتة لها ، بما يجعلها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر داخل المجتمع الواحد ، كما أوضح Spicer أنه يجب إعداد دراسات متعمقة لتوصيف أنشطة الوحدة الاقتصادية وتحديد أثارها الاجتماعية على المجتمع والبيئة ، ويتطلب ذلك وضع المعايير اللازمة للتمييز بين الآثار الهامة وغير الهامة ، ولقد انعكس ذلك على وجود محاولات متعددة بغرض تحديد مجالات الأنشطة الاجتماعية وتبويبها فى مجموعات متجانسة . فعلى سبيل المثال يوجد خلال عام ١٩٧٢ ثلاث محاولات تستهدف تحديد نطاق مجالات الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى الأولى قامت بها جمعية المحاسبة الأمريكية ، والثانية قام بها Brummet أما الثالثة فقد قام بها Dunnak ويلاحظ أن المجالات التى اقترحتها دراسة Brummet تتسم بكونها ذات طابع عام بحيث يتمذر تحديد المساهمات التى تدرج تحت كل مجال منها ، وذلك بالمقارنة بدراسة Dunnak التى تعد أكثر تحديداً للمجالات الاجتماعية ، أما بالنسبة لدراسة جمعية المحاسبة الأمريكية التى تضمنت سبعة مجالات اجتماعية فقد تم تعديلها فى التقرير الصادر عن نفس الجمعية

قائمة تتضمن ٥٨ نشاطاً في ثمانية مجالات تناولت : الكفاءة والنمو الاقتصادي - التعليم - العمالة والتدريب - الحقوق المدنية - التطوير الحضري - مخفضات التلوث - الثقافة والفنون - الطب والصحة - وعلى الرغم من كثافة هذه القائمة إلا أنها لا تحتوى على كل الأنشطة الاجتماعية المطلوبة على مدى واسع ، فعلى سبيل المثال ينطوي صافي الدخل الذى لا يوجد كمجال رئيسى فى هذه القائمة على مضامين اجتماعية على أساس أن الأداء الاقتصادى يعتبر هاماً وله انعكاساته على الأداء الاجتماعى الكلى ، ومن ثم ينبغى عدم التقليل من شأنه كأحد المجالات الاجتماعية الأساسية ، حيث ينبغى إضافة المساهمات الأخرى إليه لإضفاء مدلول اجتماعى أكثر أهمية بالنسبة له .

واعتماداً على استقصاء المحاولات السابقة ومقابلتها بما هو قائم فعلاً فى الممارسة العملية يمكن ملاحظة وجود اتجاه عام حول نطاق الإفصاح بالنسبة للمجالات الرئيسية التالية :-

- مجال الأنشطة الخاصة بالموارد الطبيعية والمساهمات البيئية (حماية البيئة) .
- مجال الأنشطة الخاصة بالمساهمات العامة (خدمة المجتمع) .
- مجال الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (العاملون) .
- مجال الأنشطة الخاصة بصافى الدخل ومساهمات المنتج أو الخدمة (حماية

فى سنة ١٩٧٤ ، لتصبح خمس مجالات هي : مجال صافى الدخل - مساهمات الموارد البشرية - المساهمة العامة - المساهمة البيئية - المساهمات فى مجال المنتج أو الخدمة ، كما أوضع تقرير جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية فى سنة ١٩٧٧ أنه يمكن تحديد ستة مجالات للأداء الاجتماعى هي مجال البيئة - مجال الموارد غير المتجددة - مجال الموارد البشرية - مجال الموردين - مجال العملاء والمنتجات - مجال المجتمع .

وتعتبر المحاولة المقترحة من قبل الجمعية القومية للمحاسبين فى سنة ١٩٧٤ لتحديد قائمة بمجالات الأنشطة الاجتماعية من أكثر المحاولات قبولاً من حيث تحديد مجالات الأنشطة الاجتماعية ، حيث قدمت هذه المحاولة قائمة تشتمل على : المساهمات فى مجال الخدمات العامة - المساهمات فى مجال الموارد البشرية - المساهمات فى مجال البيئة والموارد المادية - المساهمات فى مجال المنتج أو الخدمة . وعلى الرغم من احتواء هذه القائمة على أربعة مجالات اجتماعية فقط ، فإنه باستعراض ما اشتمل عليه كل مجال من أنشطة فرعية يتضح احتواؤه على مجال واسع للمثيرات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية . ويرى Glautier أن تحديد نطاق مكونات الأداء الاجتماعى يتطلب بداية معرفة الأولويات والمطالب الاجتماعية من منظور رفاهية المجتمع . وطبقاً لوجهة النظر هذه تم تحديد

(المستهلك).

ويكشف تناول الأنشطة التي يتضمنها كل مجال من هذه المجالات عن اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالإفصاح الاجتماعي الشامل عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ، ولكن ذلك لا يعني أن كل وحدة اقتصادية سوف تقوم بالإفصاح عن كل هذه الأنشطة ، فضلاً عن أن اختيار الوحدة لمجموعة الأنشطة التي يمكنها القيام بها لا تعد قيداً مؤثراً على دخول تلك الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية ، لأن ما تقوم به وحدة معينة من هذه الأنشطة قد تقوم بها وحدات اقتصادية أخرى ، وطالما تم تحديد نطاق الإفصاح عن العمليات الاجتماعية ، فإنه من المنطقي أن يكون النموذج المحاسبي شاملاً للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تلقى قبولاً عاماً من حيث درجة تعبيرها عن الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية ، وذلك في إطار ما تقضى به اعتبارات الإفصاح .

٢ / ٥ - اعتبارات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية .

تقتضى اعتبارات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تحديد نوعية المعلومات الاجتماعية التي يمكن الإفصاح عنها لكل نشاط من الأنشطة الاجتماعية ، وذلك من وجهة نظر من يهمهم أمر موضوع الإفصاح وهم المستفيدون بالمعلومات المحاسبية ، ولقد سبق الإشارة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة

الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى اتساع نطاق المستفيدين بالرسالة المحاسبية ، ونظراً لتباين أهداف هؤلاء المستفيدين ، فإنه من الطبيعي أن تختلف أيضاً نوعية المعلومات التي تمثل محتوى الرسالة المحاسبية ، كما تنعكس على كل من لغة الرسالة المحاسبية ومضمونها وطريقة عرضها على النحو التالي : -

١ / ٢ / ٥ - لغة الرسالة المحاسبية .

يلاحظ أنه إذا كانت لغة الرسالة المحاسبية تتضمن استخدام عمق لغوي يحتوي على مجموعة من المعاني المتفق عليها والمراد توصيلها إلى المستفيدين منها فإن لغة الرسالة المحاسبية في ظل امتداد نطاق المستفيدين منها إلى العديد من الأطراف لن تنحصر في أسلوب التعبير الكمي النقدي ، حيث يتطلب الإفصاح عن بعض الأنشطة الاجتماعية التي تمتد لغة التعبير عنها إلى أكثر من التعبير الكمي النقدي استخدام أساليب تعبير أخرى كالأسلوب الكمي غير النقدي والأسلوب الوصفي بما يتلاءم مع طبيعة النشاط الاجتماعي المراد الإفصاح عنه ، ويضمن في نفس الوقت الإفصاح الشامل عن المنافع والتكاليف الاجتماعية الإجبارية والاختيارية على حد سواء الناتجة عن مزاوله الوحدة الاقتصادية لنشاطها .

٢ / ٢ / ٥ - مضمون الرسالة المحاسبية .

يمكن القول بأنه طالما ترتبط كمية ونوعية المعلومات التي تحتويها الرسالة المحاسبية

بقدرتها على توصيل نتائج القياس بحيث لا تكون مضللة لمستخدميها ، فإن مضمون ما تحتويه هذه الرسالة المحاسبية من معلومات يختلف طبقاً للنطاق الوظيفي للوحدة الاقتصادية ، ففي ظل الإطار التقليدي للنموذج المحاسبى ينحصر مضمون الرسالة المحاسبية فى التعبير عن نتائج القياس الكمية النقدى المرتبط فقط بالوظيفة الاقتصادية للوحدة ، أما فى ظل ارتباط محتوى الرسالة المحاسبية بنتائج قياس الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى ، فإن جوهر المعلومات المحاسبية يدور حول المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للوحدة بما يتضمن اتساع محتوى الرسالة المحاسبية ليشتمل على المعلومات المتعلقة بنتائج القياس متعدد الأبعاد الذى يسمح بتعدد نوعية المعلومات التى تعكس أثر نشاط الوحدة الاقتصادية على نوعية الحياة فى المجتمع . فهناك المعلومات المالية المتعلقة بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التى يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي . وهناك المعلومات الكمية التى تختص بقياس العمليات التى لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي ويمكن قياسها بمقاييس كمية غير نقدية . فضلاً عن إمكانية أن تكون المعلومات وصفية تعبر بصورة إنشائية عن تأثيرات العمليات الاجتماعية التى لا يمكن قياسها بمقاييس كمية .

ويشير تعدد المعلومات الذى يعكس نتائج القياس الاجتماعى مشكلة اختيار المعلومات التى يجب

التقرير عنها وتوصيلها إلى المستفيدين منها فى الصورة التى تكفل وتفيد فى تقييم الأداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية ، ويتطلب التقلب على هذه المشكلة تطوير مجموعة من المعايير التى تخدم كمرشد لاختيار المعلومات الاجتماعية التى يجب أن تتطوى عليها الرسالة المحاسبية ، وقد اقترحت بعض الدراسات عدداً من هذه المعايير لعل أهمها : الملائمة ، والبعد عن التحيز . والقابلية للفهم والمرونة ، ويعبر معيار الملائمة عن علاقة المعلومات بالهدف منها فالمعلومات الاجتماعية ينبغى أن تكون قادرة على إشباع وإفادة مستخدميها من الفئات المتعددة المستفيدة منها . ويختص معيار البعد عن التحيز بعلاقة المعلومات بمن يقوم بإعدادها ، فينبغى أن يعكس اختيار المعلومات كلاً من التأثيرات الموجبة والسالبة للعمليات الاجتماعية بدون تغليب مصلحة فئة اجتماعية على حساب الفئات الأخرى ، ويربط معيار القابلية للفهم بين المعلومات ومستخدميها بحيث يجب أن تتوافق دلالة معلومات محتوى الرسالة المحاسبية حول تأثيرات العمليات الاجتماعية مع القدرات الاستيعابية للمستفيدين منها بما يضمن عدم غموضها وتعقيدها .

ويعبر معيار المرونة عن علاقة المعلومات بالظروف المحيطة بالتقرير الاجتماعى. فينبغى أن تكون المعلومات الاجتماعية قادرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات بما يضمن

استمرار إقاداتها لمستخدميها .

٣٢/٥ - طريقة عرض الرسالة المحاسبية .

لقد سبق الإشارة إلى أن إعداد القوائم المالية التي تمثل ملخصات تعبر عن نتائج القياس المحاسبى يستند إلى مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية التي تؤدي إلى خروج المعلومات الاجتماعية من نطاق المعلومات التي يتم عرضها في صلب هذه القوائم . ويثير تعدد مضامين المعلومات الاجتماعية وتباين خصائص العناصر المراد التقرير عنها إلى مشكلة كيفية اختيار طريقة التقرير عنها بما يتلاءم مع الإفصاح عن مضمون وخصائص الآثار الاجتماعية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تهم الفئات المستفيدة والمتأثرة بمساهمة الوحدة في المجالات المختلفة لهذه المسؤولية ، وفي محاولة للتغلب على هذه المشكلة أوضحت الدراسات التي تم عرضها في القسم السابق تعدد الاتجاهات حول طريقة عرض المعلومات الاجتماعية ، حيث يمكن التمييز بين الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول :-

يعتمد هذا الاتجاه على وجهة النظر التي تقضى باستقلال نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية عن نظام المحاسبة المالية ، وذلك بما يتطلب إعداد قوائم منفصلة للتقرير عن الأداء الاجتماعى تلحق بالقوائم المالية المنشورة التي تعكس الأداء الاقتصادى للوحدة . وفي ظل استخدام مدخل القياس متعدد الأبعاد الذى

اقترحته إحدى الدراسات السابق عرضها لقياس التأثيرات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية يمكن إعداد مجموعة من التقارير التي تفصح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وذلك بما يعكس نتائج هذا القياس على النحو التالى :-

(أ) قائمة الربح المعدل بأعباء المسؤولية الاجتماعية ، وهي تهدف إلى إظهار تأثيرات المساهمات الاجتماعية للوحدة على صافى الربح ويتم إعدادها على مرحلتين ، تتضمن المرحلة الأولى عناصر التكاليف المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية الإجبارية للتعرف على مدى التزام الوحدة الاقتصادية بمسؤوليتها القانونية ، بينما تشتمل المرحلة الثانية على مساهمات الوحدة في الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية الاختيارية .

(ب) قائمة المركز المالى المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية ، وهي تهدف إلى بيان الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء الاجتماعى وما يقابلها من حقوق للغير للتصرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات اجتماعية في المستقبل ، وما يقابلها من أموال خصصتها الوحدة للحصول عليها .

(ج) تقرير الأداء الاجتماعى متعدد الأبعاد ، ويهدف إلى إظهار نتائج قياس التأثيرات الاجتماعية الكلية للوحدة ، حيث يفصح عن كافة التأثيرات الموجبة والسالبة

وقبولاً في الممارسة المحاسبية حول الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والذي يقضى بعدم عرض المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة ، بل يكتفى بعرض تلك المعلومات في صورة ملاحظات هامشية أو تقارير إضافية ، شأنها في ذلك شأن قائمة القيمة المضافة ، والقوائم المالية الفترية والقطاعية التي تتكامل مع القوائم المالية الأساسية لتحقيق الآثار الإيجابية بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية .

٦ - خلاصة البحث والتوصيات :-

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاتجاهات المختلفة لتطور الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية لوحدة الاقتصادية ، بغية الكشف عن المحاور الأساسية التي يمكن أن يركز عليها الإفصاح الملزم عن تلك المعلومات .

ولتحقيق هذا الهدف قسم البحث إلى خمسة أقسام يمكن إيجاز ما تضمنه البحث وما خلصت إليه النتائج على النحو التالي :-

تناول القسم الأول التعريف بمضمون وماهية المسؤولية الاجتماعية في مجال المعرفة المحاسبية ، ولقد أوضحت الدراسة في هذا القسم أن التاصيل العلمي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يكمن في كل من فكرة العقد الاجتماعي ، وفي مضمون الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه دراسات اقتصاديات الرفاهة وهو تعظيم الرفاهة الاجتماعية ، وأيضاً في تطور

القابلة للقياس النقدي وغير النقدي ، ويساهم ذلك التقرير في توفير المعلومات اللازمة لتقييم فعالية الموارد المستخدمة كمساهمات اجتماعية في تحقيق الأهداف الاجتماعية .

الاتجاه الثاني :-

يعتمد على وجهة النظر التي تعتبر المسؤولية الاجتماعية كهدف متكامل ومتداخل مع المسؤولية الاقتصادية ، حيث يقتضى الإفصاح الشامل إعداد تقارير تتضمن معلومات تعكس الآثار الاقتصادية جنباً إلى جنب الآثار الاجتماعية التي زاد الاهتمام بها من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى حد إدراك أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يقف على نفس درجة أهمية الإفصاح عن الأرباح لحملة الأسهم ، وذلك من شأنه أن يضيف دلالة إيجابية على نتائج الوحدة ، ويساهم في التقييم السليم للأداء الإداري على المستوى الكلي لأهدافها ، ويضمن احتواء تقرير المراجعة على المعلومات التي توضع مدى وضاء الوحدة بمسئوليتها الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يلقي أي من الاتجاهين قبولاً عاماً على كل من المستوى الأكاديمي والمستوى العملي ، حيث لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي عملي يأخذ في اعتباره جميع الجوانب المختلفة لقياس الآثار الاجتماعية والتقرير عنها . ومن هذا المنطلق ظهر الاتجاه الأكثر شيوعاً

المنظور الإداري لعلاقة الوكالة الذي يلقى على إدارة الوحدة بمسئوليات اقتصادية واجتماعية تسهم في حل مشاكل المجتمع ، ولقد انعكس ذلك على تأكيد الاعتراف بالمسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من قبل الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية ، ولقد انتهت الدراسة في هذا القسم بمعرض المبررات التي تؤيد الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية .

وانطلاقاً من المبررات السابقة انتقل البحث في القسم الثاني إلى استقصاء المعرفة المحاسبية في خصوص الإطار العام للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية ، ولقد كشفت الدراسة عن أن تحديد هذا الإطار يركز على تعيين أهداف المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية . ولقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول ما إذا كانت المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تعد امتداداً للمحاسبة المالية أم ينبغي اعتبارها فرعاً مستقلاً من فروع علم المحاسبة ، حيث ترى وجهة النظر الأولى عدم الحاجة إلى تحديد أهداف للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية باعتبار أن أهدافها تدخل ضمن أهداف المحاسبة المالية ، ومن ثم يمكن أن يوفر النظام المحاسبي المالي المعلومات المرتبطة بكل من العمليات الاقتصادية إلى جانب العمليات الاجتماعية ، أما وجهة النظر الثانية فتري ضرورة تحديد أهداف للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية

وتصميم نظام محاسبي مستقل يعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وقد انتهت الدراسة في هذا القسم بمعرض أهداف المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من وجهة نظر مؤيدي هذا الاتجاه كما انتهت أيضاً إلى أن تحقيق أهداف المحاسبة الاجتماعية يتطلب إخضاع وظيفة القياس المحاسبي لوظيفة الاتصال .

وتأسيساً على ما سبق انتقل البحث إلى القسم الثالث للتعرف على موقف النموذج المحاسبي من الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية ، وقد أوضحت الدراسة أن منطقة المصالح تعتبر دالة للفئات المستفيدة من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لذلك فإن الإفصاح في النموذج المحاسبي يوصف بأنه إفصاح مالي ، حيث إن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها هي معلومات تعكس نتائج القياس من وجهة نظر الفئات التي تربطهم بالوحدة الاقتصادية علاقة مالية ارتباطاً بمنطقة المصلحة الاقتصادية التي يدور حولها القياس المحاسبي ، ولقد انتهت الدراسة في هذا القسم إلى أن نموذج الإفصاح المحاسبي وما ينطوي عليه من معلومات يتم إعدادها في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا يتسع ليشتمل على معلومات المسئولية الاجتماعية .

وحيث أوضحت الدراسة اهتمام المعرفة المحاسبية بالإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية ، فقد انتقل البحث في القسم

الرابع إلى عرض بعض الإسهامات المحاسبية فى مجال الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية على المستويين النظرى والتطبيقات ، وذلك فى محاولة لإبراز متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال النماذج التى قدمتها تلك الإسهامات ، وقد انتهت الدراسة فى هذا القسم إلى عدم اتفاق هذه النماذج على نطاق أو اعتبارات الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ، وعلى ذلك انتقلت الدراسة فى القسم الخامس إلى إبراز المحاور الأساسية للإفصاح الملزم عن معلومات المسؤولية الاجتماعية التى أمكن استخلاصها من الإسهامات التى تضمنها القسم الرابع وكذلك بعض الإسهامات الأخرى وقد أوضحت الدراسة فى هذا القسم أن أحد المحاور الأساسية التى يركز عليها الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية يتمثل فى نطاق الأنشطة التى تمسكها تلك المعلومات ، وقد حددت الدراسة هذا النطاق بأربعة مجالات رئيسية للأنشطة ذات المضمون الاجتماعى ، كما أوضحت أن تحديد نوعية المعلومات التى ينطوى عليها الإفصاح فى مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تخضع لاعتبارات معينة تتمثل فى لغة الرسالة التى تقصص عنها تلك المعلومات ومضمونها وطريقة عرضها ، حيث يتطلب الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية أن تمتد لغة التعبير عنها إلى أكثر من التعبير الكمي النقدي بما يتلاءم مع طبيعة

النشاط الاجتماعى المراد الإفصاح عنه ، كما يتسع مضمون الرسالة المحاسبية ليشمل على المعلومات الكمية غير النقدية وكذلك المعلومات الوصفية حول تأثيرات العملية الاجتماعية التى لا يمكن قياسها بمقاييس كمية أما بالنسبة لطريقة عرض المعلومات الاجتماعية فإنه من المنطقى عدم ظهورها فى صلب القوائم المالية المنشورة ، حيث يكون استخدام القوائم الإضافية الملحقه بالقوائم المالية بمثابة الطريقة الأكثر ملاءمة لمرض معلومات المسؤولية الاجتماعية .

وتأسيساً على ما سبق يوصى الباحث بما يلي :-
أولاً :- قيام الجهاز المركزى للمحاسبات بإلزام شركات قطاع الأعمال العام بإعداد تقرير حول الأداء الاجتماعى لها يلحق بتقارير متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء المتعلقة بالأداء المالى والاقتصادى على مستوى كل وحدة اقتصادية تابعة ، بالإضافة إلى التقارير المقارنة على مستوى الشركة القابضة .

ثانياً :- قيام الهيئات العلمية والمهنية كجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بوضع المعايير الإرشادية للوحدات الاقتصادية بشأن أسس القياس والتقرير عن الأنشطة المحددة لمجالات المسؤولية الاجتماعية .

ثالثاً :- قيام الأجهزة الحكومية المتخصصة فى شئون البيئة بتقنين بعض مجالات المساهمات الاجتماعية التى تؤدى آثارها التجميعية إلى تماظم نتائجها السلبية على

إليه محاسبة المسئولية الاجتماعية دون أن يلقى هذا بأعباء إضافية تفوق طاقة الوحدات الاقتصادية الملتزمة بتطبيق النظام المحاسبى الموحد .

خامساً : - وضع إطار عام للمراجعة الاجتماعية من خلال محاولة تطوير معايير المراجعة لبحث إمكانية امتداد نطاقها. ليتضمن مسئولية المراجع الخارجى من التحقق من وفاء الوحدات الاقتصادية بمسئولياتها الاجتماعية بما يضمن تواهر الثقة والمصادقية لما تنطوى عليه التقارير الاجتماعية من معلومات .

موارد المجتمع الاقتصادية والبيئية والزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عنها من خلال إعداد برامج معلنة كبرامج حماية البيئة من التلوث مع متابعة تنفيذها من خلال الإفصاح عن الأداء الاجتماعى بجانب الأداء الاقتصادى لهذه الوحدات .

رابعاً : - تطوير النظام المحاسبى الموحد بما يسمح بتوسيع نطاق الإفصاح ليشتمل على المعلومات الاجتماعية ، خاصة وأن تحليل القوائم والتقارير المالية المنشورة من خلاله يكشف عن إمكانية توفيره للمعلومات التى تفيد فى تقييم الأداء الشامل للوحدة وهو ما تمسعى



شركة بيع المصنوعات المصرية جهد مخلص لإسعاد كل العملاء

أضخم أوكازيون

بمستوى يلبي كل الرغبات وجميع الاحتياجات



- * الأناقة والجمال والذوق لكل أفراد الأسرة .
- * كل ما تتطلعون إليه ليبت عصرى مريح .

بيع المصنوعات المصرية ...

النشأة الوطنية والتاريخ العريق

دور التجارة الإلكترونية في زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال

- مدير عام بمصلحة الضرائب العامة .
- زميل الجمعية الملكية البريطانية للحاسبات الإلكترونية .
- زميل جمعية الضرائب المصرية .
- زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب .
- عضو جمعية الضرائب الدولية .
- مدرس بالجامعات العربية سابقاً .

دكتور

سمير سعد مرقص

مقدمة :-

بدأت التجارة الإلكترونية في بداية عام ١٩٧٠ باسم الشبكة الإلكترونية تسمى Electronic Data Interchange (EDI) وهي شبكة المبادلات الإلكترونية في الولايات المتحدة من خلال ١٠٠٠ شركة كبرى وتعتبر نواة التجارة الإلكترونية في العالم وتهتم المنظمات الدولية والإقليمية بالتجارة الإلكترونية ويوجه خاص منظمات :

Eu - OECD - G8 - APEC - WTO - ITU - UNC-TAD - UNCITRAL (UNFSCO) .

وأدى وجود التجارة الإلكترونية إلى إتمام كافة التعاملات عن طريق شبكة الإنترنت وظهور أنظمة الدفع الإلكترونية وأشهرها :

First Virtual Hdding - cyber cash inc - IC verify Inc - The Internet Mall Inc. -open Market Inc. Vrifone Inc.

وهناك ثلاثة مجالات أساسية لاستخدام شبكة الإنترنت هي :

■ مجال الأبحاث والتطورات العلمية والحصول على المعلومات .

■ مجال الأعمال بكل جوانبه وأبعاده ومنها

البورصات المحلية والعالمية .

■ المجال الحكومي بمختلف صورته وأشكاله

ويطلق عليه E-Government .

وقد تم توفير خدمة الإنترنت في مصر بواسطة مركز معلومات مجلس الوزراء بالاشتراك مع المجلس الأعلى للجامعات اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٢ وتضاعف الطلب عليها سنوياً إلى أن قامت الدولة بتوفير هذه الخدمة بالمجان من خلال عدد من الشبكات بدون اشتراكات سوى تكلفة المكالمات التلفونية إضافة إلى ما تمثله التجارة الإلكترونية من نظم للمعلومات سواء على مستوى المنشأة أو على المستوى القومي وأهم هذه النظم الشبكات متعددة الوسائط أو ما يسمى Multimedia وتتمثل أهمية هذه الأنظمة في أنها أنظمة معلومات ووسائل إعلام وإفصاح يتجاوز تأثيرها حدود الدول .

ولعل التحدي الذي يواجه أسواق رأس المال هو كفاءة واتساع الأسواق ومدى قدرتها على استيعاب الأسهم والسندات وكذلك عدم الوصول إلى شكل وطبيعة البيانات والمعلومات

التي يحتاجها المستثمرون في الأوراق المالية وكذلك الحاجة إلى وسائل مستحدثة وجديدة في المرض والإفصاح لهذه البيانات لأن كل ذلك بلا شك سيؤثر تأثيراً بالغاً على أسعار الأسهم المطروحة .

ولذلك يرى الباحث زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال المصرية في حل هذه المشاكل عن طريق التجارة الإلكترونية من خلال اشتراكها في شبكة الإنترنت العالمية بما يتيح اتساع أسواق رأس المال من جهة وباعتبارها وسيلة مناسبة لمرض البيانات التي يحتاجها المستثمرون في هذه الأوراق ، كما أن بروتوكولات إنترنت سوف تساعد على عرض البيانات المطلوبة وبالشكل المناسب وفقاً لقواعد هذه الشبكات مما يساعد على القضاء على مشاكل تداول وعدالة تحديد أسعاره .

•• طبيعة المشكلة ••

المشاكل التقليدية التي تواجه المستثمرين في البورصة في مجال المعلومات

تواجه البورصات العربية وبورصات الدول النامية المشاكل التالية :

- ١ - إن قرارات الشراء والبيع والتعامل والإفصاح تقوم على القوائم المالية التقليدية وهذه القوائم ذات أثر محدود في التعرف على القيمة الحقيقية للأوراق المالية وهي بيانات تاريخ تاريخية محدودة الفائدة .

٢ - إن قواعد الإفصاح المطبقة حالياً غير كافية لأنها تعتمد على قواعد الإفصاح الإلزامي التي تتضمنها معايير المحاسبة الدولية والعالمية وهذه القواعد وإن كانت مناسبة في مجال القوائم المالية التاريخية إلا أنها لا تفي بمتطلبات مستثمرى البورصة وعدم الاهتمام بالإفصاح الاختياري أو مضمونة الواجب توافره في مجال بورصات الأوراق المالية .

٣ - نقص الشفافية وهذا يؤدي بدوره إلى وجود مناخ ملائم للشائعات وهذا بدوره سوف يؤدي إلى عشوائية الشراء والبيع في التعامل في البورصة وغياب الأسس العلمية في تقييم الأوراق المالية .

٤ - محدودية أسواق رأس المال ، نظراً لاقتران التعامل فيها محلياً وانعزالها عن باقي البورصات الشقيقة والعالمية .

٥ - غياب ثقافة البورصة ، مما يسمح بدخول طبقة المقامرين الذين يعملون على العبث بآليات السوق وتحقيق مكاسب شخصية لا تقوم على سبب حقيقي أو مشروع على حساب باقي المستثمرين مما قد يعمل على عدم الثقة في أداء البورصات المالية ومن ثم تتحول إلى بورصة مقامرين وليس بورصة إفصاح وتراضى الفترة الزمنية بين الفعل ورد الفعل .

٦ - محدودية الإعلام المتعلق بالبورصة ، وعدم توضيح دلالات حركة الأوراق

التي تؤثر على مستقبل الورقة وقيمتها ومن ثم فإن شكل ومحتوى الإفصاح الحالي غير كاف ، ويجب توفير أدوات إفصاح أخرى خلاف القوائم المالية للوفاء بهذا الغرض .

== منهج البحث ==

سيتناول الباحث هذا البحث من خلال الفصول التالية :-

الفصل الأول: التجارة الإلكترونية (التعريف بها - مزاياها - مكوناتها - وهيكلها) .

المبحث الأول: التجارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت والبورصة .

المبحث الثاني: مكونات وهيكل شبكة الإنترنت

الفرع الأول: مكونات شبكة الإنترنت.

الفرع الثاني: هيكل الإنترنت .

الفصل الثاني: تقييم كفاءة أسواق رأس المال .

المبحث الأول: أسواق رأس المال المصرية وتقييم كفاءتها .

المبحث الثاني: وجود أسواق مفتوحة .

الفصل الثالث: المعلومات والإفصاح عنها وجودة عرضها .

المبحث الأول: المعلومات التي يحتاجها

المستثمرون والواجب الإفصاح عنها .

المبحث الثاني: جودة عرض البيانات

المفصّل عنها .

الفصل الرابع: دور شبكة الإنترنت في التغلب على

المالية ليستفيد منها المستثمر الصغير الذي تعتبر ثقافته محدودة وضئيلة بالنسبة للنواحي الفنية في أسواق رأس المال ، وغياب الأسلوب العلمي في عمل سماسرة الأوراق المالية .

٧ - أدت محدودية الأسواق المالية إلى

انمزالها تكنولوجياً وبالتالي عدم الاستفادة من التقدم الذي طرأ على عمل

البورصات العالمية وخاصة في مجال العرض والإفصاح واستخدام شبكة

الإنترنت في عرض المعلومات والبيانات المتعلقة بالأوراق المالية والبروتوكولات

التي تتبع في هذا الشأن وتعمل على توفير إفصاح أفضل سواء بالنسبة

للإفصاح الإلزامي الذي يتطلبه عمل هذه الأسواق أو الإفصاح الاختياري الذي

تعكس تفصيلات المستثمرين في الأوراق المالية بالنسبة للبيانات الواجب عرضها

بخلاف تلك الواردة في القوائم المالية وكذلك المقارنات الواجب عرضها .

٨ - إن مستثمر الأوراق المالية يشتري الأوراق

المالية الآن ليستفيد من عائدها والزيادة في قيمتها التي تتحقق في المستقبل ومن

ثم فإن البيانات التاريخية التي تتضمنها ألقوائم المالية وإن كانت تعطى مؤشرات

تاريخية عن الربحية والمركز المالي إلا أنها لا توفر أي بيانات عن مستقبل الورقة

المالية أو الأحداث المستقبلية والتنبؤات

الوصول إلى الهدف البريد الإلكتروني والصور الحية والنقود الإلكترونية وبطاقات الائتمان Credit Card وكذلك استلام الخدمات من خلال الشاشة أو الطابعة أو CD ROM أو Floppy Disk ... إلخ .

تعريف التجارة الإلكترونية :

إن محاولة وضع تعريف للتجارة الإلكترونية لابد أن يستمد من طبيعتها ويمكس خصوصيتها وهي :

أ - إجراء المعاملات التجارية من خلال شبكة الإنترنت .

ب - نقل المعلومات والبيانات على اختلاف أنواعها عبر الشبكة .

ج - الاستخدام الأمثل لما تتيحه الشبكة من إمكانيات ضخمة سواء كانت تتعلق بالصوت أو الصورة أو الحركة إلخ .

ومن ثم يرى الباحث تعريف التجارة الإلكترونية بأنها استخدام شبكة الإنترنت في إجراء المعاملات التجارية على اختلاف أنواعها وكذلك تبادل المعلومات بشأنها باستخدام ما تتيحه الشبكة من إمكانيات .

ومن ثم فإن التجارة الإلكترونية تختلف عن التجارة التقليدية في أن الأولى تستخدم شبكة الإنترنت في إبرام الصفقات والمعاملات .

التجارة الإلكترونية والبورصة :

عمليات البورصة أصبحت أحد تطبيقات التجارة الإلكترونية ويتم من خلالها إبرام عمليات الشراء والبيع لكل من الأسهم

مشاكل أسواق رأس المال وعرض المعلومات والإفصاح للوصول إلى الأسعار العادلة .

المبحث الأول : استخدام شبكة الإنترنت في التغلب على مشكلة القدرة الاستيعابية لأسواق رأس المال .

المبحث الثاني : شبكة الإنترنت وتحسين أسلوب العرض والإفصاح .

المبحث الثالث : دور شبكة الإنترنت في تحديد السعر العادل للأوراق المالية .

وتختتم بملخص وتوصيات :

الفصل الأول

التجارة الإلكترونية (التعريف بها - مزاياها - مكوناتها - وهيكلها) .

المبحث الأول

التجارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت والبورصة

التجارة الإلكترونية :

تعتبر التجارة الإلكترونية هي أحد تطبيقات تكنولوجيا الاتصال الرقمي الشبكي الذي يتم من خلال الحاسبات الإلكترونية باستخدام شبكة الإنترنت وتوظيفها في إجراء المعاملات التجارية من شراء وبيع للسلع والخدمات وكذلك نقل المعلومات والدعاية والإعلان وكذلك إبرام التعاقد والسداد والتسليم أحياناً كما هو الحال في بعض الخدمات التي يمكن تداولها من خلال الحاسب ويستخدم في

والإفصاح التقليدي وهو وسيلة نشر وتقرير فورية أقل تكلفة ووسيلة اتصال بعدد كبير من المستخدمين ويوفر الوقت الذي يستغرقه مستخدمو المعلومات ويستفيد من كل تقدم يحدث في مجال تكنولوجيا الإنترنت والبرمجيات كما يتيح فرصة دمج أقسام عديدة من التقارير المالية المنشورة على الشبكة مع العديد من المعلومات الأخرى المتعلقة بها في مواقع أخرى ومن ثم إجراء المقارنات ودعم القرارات ومن ثم فإن التقرير الإلكتروني أكثر قدرة على الوصول لقطاعات واسعة من المستخدمين لم يكن في المقذور الوصول إليهم من قبل وهذا التقرير أكثر قدرة على توسيع نطاق ومضمون الإفصاح بشكل كبير عن ذي قبل وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن ٥٠٪ من العائلات الأمريكية تتعامل في البورصة و ٣٥٪ من التداول يتم عبر شبكة الإنترنت وأنه يتم بيع وشراء ٣٠٠٠ نوع من الأسهم في بورصة وول ستريت كل سهم منها يعتبر سوقاً في حد ذاته ويدير ٢٠٪ من العمليات ٥٠٠ من صناع السوق ويصل حجم التداول اليومي ٤٠ مليار دولار بتداول معها ٣٠ مليار سهم يومياً في المتوسط و ٨٠ مليون مستثمر وهناك ٥٠٠ شركة غير أمريكية منسجلة في بورصة وول ستريت وتعتبر بورصة ناسداك من أكبر سوق أسهم إلكترونية في العالم من خلال شبكة الإنترنت التي تنقل الأسعار وبيانات البيع والشراء لحظياً لأكثر من ١,٣ مليون مستثمر

والسندات المتداولة فيها والحصول على المعلومات عن الأوراق المالية المعروضة فيها وكذلك إصدار أوامر الشراء والبيع للمساهمة والوسطاء وقبض أو سداد ثمنها إلكترونياً ، ونشر البيانات المتعلقة بصناديق الاستثمار من خلال مواقع Site تخصص لهذا الغرض ، كما تقدم الشبكة معلومات تفصيلية عن الأوراق المالية المعروضة في البورصة وتطور أسعارها وكذلك معلومات مالية واقتصادية عن الشركات التي تصدر هذه الأوراق والقوائم المالية المتعلقة بها ، ويمكن من خلال موقع هذه الشركات المصدرة تقديم وعرض بيانات كل من الإفصاح الإلزامي Compulsory Disclosure وكذلك بيانات الإفصاح الاختياري Option or Disclosure Volunteer Disclosure نظراً لأن الإفصاح العالي الذي تقدمه القوائم المالية غير كاف لتوفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في الأوراق المالية ، كما أنها تعطي مرونة كبيرة من خلال ما توفره من تماقذات وأوامر بيع وشراء من خلال البريد الإلكتروني E-mail وتوفير معلومات لا يستطيع السماسرة في أغلب الأحوال توفيرها عن الأوراق المالية التي يرغب المشتري في الاستثمار فيها .

وقد أدى ظهور التجارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت واستخدامها في معاملات البورصة إلى ظهور التقرير المالي الإلكتروني كأداة للمرض والإفصاح مكماً أو ملحقاً للعرض

مما يحقق فى النهاية التكامل الاقتصادى العربى واتساع سوق الأوراق المالية ، إضافة إلى زيادة الثقة فى الأوراق المالية العربية وتداولها فى البورصات العالمية بشكل أكبر .

التجارة الإلكترونية وحجم الإنترنت ومعدل

نموها :

انتهت إحدى الدراسات إلى أن حجم المبيعات المتوقع على الإنترنت سوف يبلغ ٢,٢ تريليون دولار وهو يمثل ٥% من إجمالى المبيعات فى العالم وكان حجم التجارة الإلكترونية يبلغ ٩٧٣ بليون دولار عام ١٩٩٨ بينما يتوقع أن يصل إلى ١٢٣٤ بليون دولار فى عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوى ٢٠٠% ويبلغ عدد الأفراد الذين قاموا بالشراء عبر الإنترنت فى الولايات المتحدة ٤٠ مليون فرد فى عام ٢٠٠٣ بعائد قدره ١٠٨ بليون دولار ويبلغ عدد مستخدمى الإنترنت ٣٢٠ مليون فرد عام ٢٠٠٢ كما يبلغ عدد مستخدمى الكمبيوتر المتصلين بشبكة الإنترنت ١٠% ويبلغ عدد الشركات التى تعاملت مع التجارة الإلكترونية ٤٣٥٠٠ فى عام ٢٠٠٠ .

وفى إحصائية منشورة عن شبكة الإنترنت .

- ١ - تتكون شبكة الإنترنت من ٣ مليون جهاز حاسب .
- ٢ - تتكون من ٢٥٠٠٠ شبكة .
- ٣ - معدل نمو الشبكة ١٠٠% خلال الخمس سنوات الأخيرة .
- ٤ - إن أكثر من ١٠٠٠ حاسب آلى ينضم إليها يومياً .

فى ٨٢ دولة دون قاعدة تداول كما هو الحال فى البورصات العادية ويوجد حوالى ٤١٠٠ ورقة مالية لأهم الشركات تتداول فيها ويبلغ حجم التداول اليومى ١٢ تريليون دولار ويتداول فعاليتها ١,٩ مليار منهم ٤٧٠ شركة عالمية .

ويرى الباحث أن هذه الشبكة تقدم إلى جانب الكم الكبير من المعلومات تنوعاً كبيراً فى البيانات المعروضة تعكس آخر التطورات فى الأسواق العالمية مثل شبكة داو جونز التى تقدم المعلومات فى مجال البورصات وأسواق رأس المال وتقدم بشكل تحليلى ١٨٠٠ نشرة على الخط المباشر وكذلك شبكة جينى GENIE وهى من الشبكات المتخصصة فى مجال أسواق رأس المال وكذلك شبكة شارلز شواب ودبون اندبرد ستريت وجميعها تعمل فى مجال البورصات وأسواق رأس المال .

كما أن عرض البيانات من خلال الشبكة يحقق المنافسة ويزيد من رشد المستثمرين من خلال البيانات التى توفرها الشبكة وكلها تحقق اتساع السوق وعدالة تحديد الأسعار والحد من المقامرة فى البورصة كما أن ربط البورصات المصرية بشبكة الإنترنت سوف يحقق ربط البورصة المصرية بالبورصات العربية وهذا سيجعل الاستقرار للبورصة المصرية خاصة لو انخفضت الاستثمارات الأجنبية فيها كما يحدث فى بعض الأحيان وسوف يساهم فى إنشاء الشركات العربية المشتركة واجتذاب الفوائض والاستثمارات العربية إلى البورصة المصرية

٥ - إن معدل النمو في الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٥ يعادل النمو في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٣ .

٦ - إن كمية البيانات التي تدخل الشبكة تزيد ١٠ ٪ كل شهر و ٢١٤ ٪ كل سنة .

٧ - إن أكثر من ٣٠ مليون شخص يستخدمون الإنترنت بشكل مباشر حالياً و ٥٠ مليون شخص يستخدمه بشكل غير مباشر .

٨ - شهد عام ١٩٩٥ مضاعفة شبكة الإنترنت عما وصلت إليه في عام ١٩٩٣ ولذلك حققت هذه الشبكة فكرة القرية الكونية بالنسبة لمواطني إنترنت كما يطلق عليها البعض .

٩ - طبقاً لقانون مور فإن قوة أجهزة الكمبيوتر وقدراتها تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً وهو من أهم أسباب شبكة إنترنت .

١٠ - إنه طبقاً لقانون ميتكاليف فإن قيمة أي شبكة تتحدد على أساس فائدتها لمستخدميها وهذا السبب جعل النمو يأخذ شكل متوالية هندسية مع زيادة عدد مستخدميها :

ويرى البعض أن حجم المعاملات المالية التي تمت من خلال التجارة الإلكترونية بلغت ٢٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ وأنها من المتوقع أن تصل إلى ١٠٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، ٣٠٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٢ وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية - وألمانيا - وبريطانيا ٦٤ ٪

من حجم هذه التجارة ويتم سداد قيمة هذه المعاملات إلكترونياً بنسبة ٩٥ ٪ في الولايات المتحدة ، ٧٥ ٪ في الدول الأوروبية .

وبلغ عدد الذين يتعاملون في التجارة الإلكترونية عالمياً ٣٠٠٠ مليون شخص في نهاية ٢٠٠١ و ٣٩ ٪ من الشركات الأوروبية وأن ٧٥ ٪ من الشركات الأوروبية لها موقع ثابت على الشبكة الدولية وينتظر أن تصل إلى ١٠٠ ٪ في نهاية عام ٢٠٠٢ .

وبلغ عدد الشركات الأمريكية التي استخدمت التجارة الإلكترونية ١٩٨ ألف شركة قطاع خاص في نهاية ٢٠٠١ .

ويحتل الشرق الأوسط مالا يزيد عن ٥ ٪ من هذا الحجم .

تعريف إنترنت Internet :

تمتد التمرينات الخاصة بالإنترنت وسيعاود الباحث إلقاء الضوء على هذه التعريفات فقد عرفها Rick Gates بأنها مصدر من مصادر المعلومات .

- كما يعرفها البعض الآخر بأنها مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات موجودة في آلاف الأماكن حول العالم ويمكن لمستخدمي هذه الحاسبات استخدام الحاسبات الأخرى للعثور على المعلومات أو المشاركة في ملفات في ضوء بروتوكولات معينة Protocol Internet .

- بينما يرى البعض الآخر أن تعريف إنترنت يعتمد على عمل الشخص الذي يريد تعريفه ومن ثم فهو يختلف من شخص لآخر والتعريف

بعد Telecommunications باستخدام كوابل ووصلات وبرامج Software ونظم تشغيل واتفاقيات دولية ومنظومات الاتصال والتليفزيون المتفاعل والعديد من التطبيقات التي لها تأثير فعال في مجالات عديدة ومنها مجال الأعمال والمجالات الاقتصادية محل دراستنا وعلى الخصوص البورصات العالمية وزيادة فاعليتها باستخدام الأنظمة الصوتية (التعرف على الصوت) إضافة إلى تطوير الأنظمة المرئية لتواكب هذا التقدم الهائل من خلال تكنولوجيا الواقع الافتراضي Virtual reality والحقائق المجسدة التي ما كانت التكنولوجيا التقليدية قادرة على توفيرها إلا بعد عشرات السنين وساعد على ذلك أن البرامج المستخدمة تتطور بنفس السرعة .

مزايا استخدام شبكة إنترنت في أسواق

رأس المال :-

(١) سرعة إبرام المعاملات من خلال الشبكة وهي سمة يتطلبها التعامل في أسواق رأس المال ومن خلال إجراءات أقل وأكثر بساطة من الأساليب التقليدية وكذلك الوفرة في التكلفة .

(٢) سهولة الحصول على البيانات والمعلومات عن الأوراق المالية المطروحة في البورصة مع المقارنات اللازمة لاتخاذ القرارات في مجال التعامل مع البورصة إضافة إلى إمكانية توفير قدر كبير من الإفصاح الاختياري من خلال البروتوكولات الخاصة

الشائع له إنه طريق المعلومات فائق السرعة أو أسرع طرق المعلومات أو الطريق السريع الرقمي أو شبكة المعلومات الرقمية أو طريق البيانات السريعة أو شبكة المعلومات الدولية ويفضل الباحث الاصطلاح الأخير من الاصطلاحات الشائعة .

ويمتد إنترنت انتصاراً للسوق الحر على التخطيط المركزي بما يوفره طريق المعلومات فائق السرعة Information Superhigh Way وانفتاحاً أكبر على العالم .

ومن التعريفات السابقة يمكن التعرف على الخصائص التالية لشبكة إنترنت :-

الخصائص الأساسية لشبكة إنترنت :-

نظراً لتعدد وتباين التعاريف الخاصة بإنترنت فإننا سوف نتناول عناصرها أو مكوناتها لعلها تلقى الضوء حولها وتمكنا من معرفة طبيعتها بدقة كما يلي :-

- (١) إنترنت مجموعة من الحاسبات .
- (٢) هذه الحاسبات مترابطة في شكل شبكة أو شبكات .
- (٣) هذه الشبكات يمكنها الاتصال بشبكة أو شبكات أخرى أكبر وأوسع .
- (٤) إن هناك أسلوباً للاتصال بين الشبكات هو البروتوكول ما بين الشبكات .
- (٥) لا توجد سيطرة مركزية على شبكة إنترنت .
- (٦) إنترنت يوفر استخدامات لكل المهن وكل الأغراض .
- (٧) هي وسيلة فعالة من وسائل الاتصال عن

المبحث الثاني مكونات وهيكـل شبكة الإنترنت

الفرع الأول

مكونات شبكة الإنترنت

شبكة إنترنت وأوجه اختلافها عن باقي الشبكات .:

أولاً : شبكة إنترنت لا تختلف عن باقي

الشبكات في المقومات التالية :

(أ) وحدة الإرسال Sending Unit :

وهي المسئولة عن إرسال البيانات والمعلومات إلى باقي وحدات الشبكة .

(ب) وحدة الاستقبال Receiving Unit :

وهي وحدة استقبال البيانات والمعلومات من الوحدات الأخرى داخل الشبكة أو الشبكات الأخرى .

(ج) وحدة التحويل Transmission Unit :

وهي الوسيلة التي تنتقل بها المعلومات داخل الشبكة ويطلق عليها Modem وتأخذ أشكالا عديدة فقد تكون خطاً تليفونياً أو موجات الراديو أو الميكروويف أو نبضات الليزر Laser Beams ولعل الوحدات المسابقة قد شهدت تطوراً كبيراً عند تصميم وتشغيل شبكة إنترنت (شكل رقم ١) .

ثانياً : أما التطور الذي لحق شبكة الإنترنت بالمقارنة بباقي الشبكات فيتمثل في :

(أ) التطور بالنسبة لأجهزة الاستقبال المستخدمة في شبكة الإنترنت :

إلى جانب المكونات المادية لجهاز الحاسب

بالشبكات المتعلقة بالبورصات لا يتوافر في الأساليب التقليدية .

(٣) توفير قدر كبير من الشفافية والإفصاح

الذي يجب أن يتوافر في أسواق رأس المال .

(٤) تعتمد التجارة الإلكترونية على شبكة

الإنترنت التي توفر بدورها وسيلة أكثر

فاعلية ومتعددة الأغراض سواء في مجالى

الإعلان والترويج أو التعاقد أو الحصول

على المعلومات من خلال شبكة لا مركزية

واسعة الانتشار وتستخدم أدوات حديثة

للتغلب على مشكلة تعقد المعاملات مثل

الفواتير الإلكترونية والنقود الإلكترونية

والتوقيع الإلكتروني وبصمة الصوت

والمصورة ، كما وأنها تؤدي إلى اتساع

الأسواق والتغلب على محدودية التعامل مع

العمل على استقرار الأسواق والوصول إلى

الأسعار المأدلة فيها .

(٥) إمكان نشر ثقافة البورصة ومفاهيمها

وقواعد التعامل بها وتشجيع الاستثمار فيها

من خلال الشبكة وكذلك عرض الاتجاهات

الاقتصادية والتنبؤات المالية العامة

والخاصة التي تؤثر على مستقبل الأوراق

المالية أو أسعارها وهذا الأمر لا يتوافر في

الأساليب التقليدية في العرض والإفصاح .

(٦) وضع حد للمقامرات والحد من التلاعب

في الأسعار أو السيطرة عليها بواسطة فرد

أو مجموعة نظراً للاتساع الذي تكفله

الشبكة للأسواق والإفصاح الملثم مما

يجعل الأسعار تعكس حقيقة قيمة الأوراق

المالية وبشكل عادل .

والأصوات المجسمة فى نظام واحد فى نفس الوقت .

- بالإضافة إلى المشغل أو المعالج Processor الذى يقوم بتوجيه المدخلات التى تتم تنفيذ الكمبيوتر بها وتقاس سرعة التشغيل بالميجاهرتز .

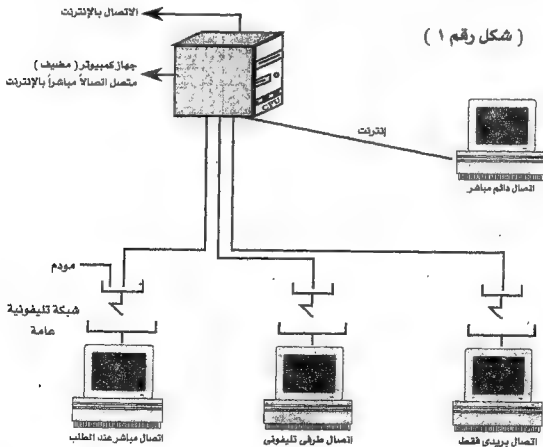
- كما تستخدم بالإضافة إلى ذلك المساعدات الرقمية الشخصية - ليس دائماً - هى أجهزة خفيفة الوزن للاتصال بطريقة المعلومات فائقة السرعة ولا تحتاج إلى وصلات كهربائية .
- ويمكن ربط الكمبيوتر بكل من الشبكات المحلية والدولية .

والبقية فى العدد القادم

Hardware من CPU وطابعة Printer ولوحة مفاتيح Keyboard وشاشة Display Unit ومجموعة من برامج التشغيل Software مثل ٢ - ١ . Windows/Lotus ومكونات أخرى مثل / Floppy disk - Hard disk .

- فكل جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت يسمى مضيفاً Host ويكون له رقم خاص كخط التليفون تماماً لتمييز الرسائل المرسلة والرسائل المستقبلية وإذا كان الجهاز مشتركاً فى أكثر من شبكة فيكون له أكثر من رقم ، كما يكون للجهاز اسم وليس رقم أو يكون له اسم ورقم معين إلى جانب استخدام الوسائط المتعددة Multimedia وهى المنطقة التى يتم توليف الكلمات المكتوبة مع الرسوم المتحركة

(شكل رقم ١)





رصدنا المستشار/ مجدى أمين جرجس

- (١) القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وقضى بتخفيض الرسم النسبى على شهر المحجرات بنسبة ٢٥٪ من مقداره المستحق بعد التخفيض المنصوص عليه فى المادة (٣٤) مكرر (صدر فى ١ / ٢ / ٢٠٠٣ - العدد ٥ مكرر فى ١ / ٢ / ٢٠٠٣) .
- (٢) القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون ، وذلك لمدة تنتهى فى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (صدر فى ١١ / ٣ / ٢٠٠٣ - العدد ١١ تابع (أ) فى ١٣ / ٣ / ٢٠٠٢)
- (٣) القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون العمل ، وقد نظم فى الكتاب الأول الأحكام العامة وفى الثانى علاقات العمل الفردية وفى الثالث التوجيه والتدريب المهنى وفى الرابع علاقات العمل الجماعية وفى الخامس السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وفى الكتاب السادس تفتيش العمل والضبطية القضائية والعقوبات (صدر فى ٢٠٠٣/٤/٧ - العدد ١٤ مكرر فى ٢٠٠٣/٤/٧)
- (٤) القانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن التصالح فى

المنازعات الضريبية القائمة أمام المحاكم بين مصلحة الضرائب والممولين وقد أجاز التصالح في الدعاوى المقيدة حتى تاريخ العمل بهذا القانون أمام جميع المحاكم بما في ذلك محكمة النقض (صدر في ٢٠٠٣/٥/١٩ العدد ٢٠ مكرر في ٢٠٠٣/٥/)

(٥) القانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٣ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسي ونص على أن تضم هذه العلاوة إلى الأجر الأساسي اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ (صدر في ٢٠٠٣/٦/١٥ - العدد ٢٤ مكرر (أ) في ٢٠٠٣/٦/١٥)

(٦) القانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٣ بزيادة المعاشات العسكرية بنسبة ١٠٪ ، ونص على أن تعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه (صدر في ٢٠٠٣/٦/١٥ - ذات العدد السابق)

(٧) القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣ بزيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ ، اعتباراً من ٢٠٠٣/٧/١ بالنسبة للعاملين بقوانين التأمين الاجتماعي أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة

١٩٧٨ و ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه (صدر في ٢٠٠٣/٦/١٥ - ذات العدد السابق)

(٨) القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، بإصدار قانون التجارة وذلك بإلغاء نص المادة (٣٣٧) من قانون العقوبات اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٥ والعمل بالأحكام الخاصة بالشيك اعتباراً من ذات التاريخ (صدر في ٢٠٠٣/٦/٢٤ - العدد ٢٧ في ٢٠٠٣/٧/٣)

(٩) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن الموافقة على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الخاصة بالبرلمان الإفريقي ، والذي وافقت عليه الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في سرت بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢ ووقعت عليه جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١١ (صدر في ٢٠٠٣/١٠/٨ - العدد ٤٢ في ٢٠٠٣/١٠/١٦)

شركة مصر / إيران للفزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراثكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراثكس المدفوع (٢٥٠، ٥٤ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

١- ٥١% للجانب المصري ويمثله،

٢- ٤٩% للجانب الإيراني ويمثلها شركة القابضة للقطن والفزل والنسيج والملابس.

- ١- شركة القابضة للقطن والفزل والنسيج والملابس.
- ٢- بنك الاستثمار القومي.
- ٣- مصنع الفزل المتوسط:-
الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن
الإنتاج = ٥٢٥٠ طن
الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجلیزی
- ٤- مصنع الفزل الرفیع:-
الطاقة = ٧٣٦٥٦ مردن
الإنتاج = ٢٦٠٠ طن
الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجلیزی
- ٥- مصنع الفزل السمیک:-
الطاقة = ٣٢٠٠ روتر
الإنتاج = ٢٥٠٠ طن
الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجلیزی

- ٦- تبلیغ صادرات ميراثكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلیغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)



الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

يقدم إبداعات شركاتها التابعة
لموسم الشتاء

المنسوجات المتميزة بأنواعها
الملابس الجاهزة والتريكو
الملابس الداخلية من القطن
المصري المتميز
التوبريات بأنواعها
أطقم الملايات والكوشريات
البطاطين

انتاجها يعنى
الجودة
الأولى
السعر المناسب

تباع

لدى القطاعين العام والخاص

للإستعلام: ٧ ش الطاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس

خلف بنك مصر - محمد فريدت: ٣٩٠٦٩٤٢ فاكس: ٣٩٠٣٢٣٥